

Distr.
GENERAL

A/45/849/Add.2
14 December 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة

UN LIBRARY

DEC 20 1990



UN/SA COLLECTION

الدورة الخامسة والأربعون
البند ٧٩ (١) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (١٩٩١ - ٢٠٠٠)

تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثالث)*

المقرر : السيد ريتشارد ريسنسكي (بولندا)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية للبند ٧٩ من جدول الأعمال (انظر A/45/849 ، الفقرة ٣) . ونظرت في التدابير الواجب اتخاذها بشأن البند الفرعي (١) في جلستها ٥٣ المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . ويرد وصف لنظر اللجنة في البند في المحضر الموجز ذي الصلة (A/C.2/45/SR.53) .

ثانيا - النظر في المقترحات

٢ - كان معروضا على اللجنة في جلستها ٥٣ ، المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، مشروع قرار بعنوان "الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع" (A/C.2/45/L.72) ، قدمه نائب رئيس اللجنة ، السيد كارلوس جانييلي (أوروغواي) بناء على مشاورات غير رسمية .

* سيصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في ثمانية أجزاء (انظر أيضا

A/45/849 و Add.1 و Add.3-7) .

- ٣ - وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/45/L.72 دون تصويت (انظر الفقرة ٦) .
- ٤ - بعد اعتماد مشروع القرار ، تكلم ممثل بوليفيا باسم الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ال ٧٧ (انظر : A/C.2/45/SR.53) .
- ٥ - وفي الجلسة ٥٤ ، المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ، قررت اللجنة بناء على اقتراح رئيسها أن توصي الجمعية العامة بأن تحيط علماً بتقرير اللجنة الجامعة المكلفة بإعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع^(١) (انظر الفقرة ٧) .

ثالثاً - توصيات اللجنة الثانية

- ٦ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة
الإنمائي الرابع

إن الجمعية العامة

- ١ - تعلن عقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ؛
- ٢ - تعتمد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، كما هي واردة في مرفق هذا القرار .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والأربعون ، الملحق رقم ٤١ (A/45/41) .

المرفق

الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقدالامم المتحدة الإنمائي الرابعأولا - الديباجة

١ - نحن ، الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، نعتد الاستراتيجية الإنمائية الدولية التالية ونعلن أن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ هي عقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع . ويوفر توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الإعلان الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة (القرار د/٣/١٨) الأساس لهذه الاستراتيجية . ونتعهد فرادى وجماعات باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية .

٢ - إن أهداف ومرامي الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الثالث لم يتحقق معظمها . فلقد قوضت التطورات السلبية غير المتوقعة التي طرأت على الاقتصاد العالمي دعائم النمو الذي كان متوقعا . ذلك لأن السنوات الأولى من الثمانينات شهدت حدوث انتكاس في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . وعلى الرغم من استئناف النمو في تلك البلدان في عام ١٩٨٣ واستمراره بمعدل متوسط وبدون تضخم تقريبا خلال الجزء المتبقي من العقد ، فقد تميزت تلك الفترة بحدوث اختلالات خارجية ومالية ملحوظة ، وبارتفاع مستوى البطالة نسبيا في تلك المجموعة من البلدان . كما انخفضت معدلات النمو في بلدان أوروبا الشرقية حيث تبينت بدرجة متزايدة الحاجة إلى إجراء تغييرات هيكلية ، مما أدى ، بحلول نهاية العقد ، إلى حدوث تغييرات اقتصادية وسياسية هائلة فيها . وعادت التجارة العالمية تسير في طريق النمو السريع نسبيا في النصف الثاني من الثمانينات . أما بالنسبة للبلدان النامية ، فقد تميزت البيئة الاقتصادية الخارجية عموما خلال العقد بانخفاض تدفق الموارد ، وهبوط أسعار السلع الأولية ، وارتفاع أسعار الفائدة ، وزيادة الحواجز التي تعترض سبيل الوصول إلى الأسواق . وخلال الثمانينات ، كان متوسط النمو عموما في البلدان النامية يبلغ ٣ في المائة سنويا بينما كان متوسط نمو الدخل الفردي فيها يبلغ ١ في المائة . وبالقيااس ، فإن متوسط النمو عموما في تلك البلدان خلال الستينات والسبعينات كان يبلغ ٥,٥ في المائة بينما كان متوسط نمو الدخل الفردي فيها يبلغ ٣ في المائة .

٣ - وعلى الرغم من هذه الخلفية ، نحج بعض البلدان النامية ، ومنها عدد من البلدان الاكبر والافقر ، في الحفاظ على معدل سريع نسبيا من النمو والتغيير . ولكن بالنسبة لمعظم البلدان النامية الاخرى ، تميز العقد بانخفاض معدلات النمو ، وانحدار مستويات المعيشة ، وزيادة حدة الفقر . وأدت أزمة الديون التي نشأت في عام ١٩٨٢ إلى شبه توقف في الإقراض الصافي من المصارف التجارية . وكان تحويل الموارد المالية الصافية إلى البلدان المدينة سلبيا ، وقلت قدرة تلك البلدان على خدمة الديون بعد أن ارتفعت أسعار الفائدة وتدهورت معدلات التبادل التجاري . ونتيجة لذلك ، كان معدل النمو عموما في البلدان النامية التي تواجه صعوبات في خدمة الديون ١,٥ في المائة فقط خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٠ . وشهد عقد الثمانينات اتساع الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة . وشهد أيضا توترات وصراعات سياسية وكوارث طبيعية وكوارث من صنع الإنسان كانت باهظة التكاليف وأشاعت اضطرابا .

٤ - وإذا أريد للتسعينات أن تكون عقدا إنمائيا فيجب أن يتغير هذا السجل من الإنجازات غير المرضية من حيث التقدم والاداء . غير أن اسقاطات وكالات منظومة الأمم المتحدة تجمع على القول أنه ما لم تحدث تغييرات أساسية في السياسات فسيكون العقد المقبل هو أيضا ماثلا للعقد الماضي . وبينما يتوقع أن يحقق بعض بلدان آسيا نموا سريعا نسبيا ، فإن الاحتمالات المتوقعة لبلدان أخرى ، خاصة في افريقيا وأمريكا اللاتينية ، هي أن تعاني من الركود المستمر .

٥ - وهذه الاحتمالات مفعمة بالخطر . فالنمو السكاني وتزايد القوى العاملة عموما وعدد الشباب بينها ، فضلا عن تعاظم الآمال المرتبطة بانتشار التعليم وأثر الاتصالات ، تفرض ضغوطا شديدة على النسيج السياسي والاجتماعي للبلدان النامية . وما لم تخف حدة هذه الضغوط بتحسينات حاسمة في خطى وطابع التنمية ، فقد ينتشر الكرب الاقتصادي والاضطراب السياسي والاجتماعي ، لا داخل الحدود الوطنية فحسب ، بل وفيما يتجاوزها أيضا ، وقد يؤثر على سلم واستقرار العالم أجمع . وفي كثير من البلدان النامية التي عانت من ركود أو تدهور الظروف الاقتصادية في الثمانينات ، أصبح الفقر المدقع أوسع انتشارا ، وتدهورت ظروف التغذية والامن الغذائي ، وفقر العمالة ، والتعليم ، والرعاية الصحية ، ومعدل وفيات الرضع ، والإسكان ، ومرافق النظافة العامة . وأدى انحدار مستويات المعيشة والخدمات الاجتماعية إلى تصاعد الاضطراب السياسي في كثير من البلدان .

٦ - ولقد بدأ ترابط الشعوب يتخذ بسرعة طابعا يتجاوز الصلات التجارية والمالية وحدها . فهناك اتجاهات قوية نحو مزيد من الانفتاح في انتقال الاموال والسكان والافكار في مختلف أنحاء العالم . وطوال العقد الماضي زاد انتشار العنف والاضطراب الاجتماعي والإرهاب . وتؤدي الصراعات والاضطرابات إلى نزوح لاجئين ومهاجرين دوليين ، كما تشير مشاكل خاصة بالرقابة على الحدود وقبول واستيعاب المهاجرين في البلدان المستقبلية . ويوجد الاتجار غير المشروع في المخدرات صلة بين الفقير والمشاكل الاجتماعية السائدة في البلدان الغنية من ناحية ومشاكل المنتجين الذين لا تكفي محاصيلهم التقليدية لسد الرمق من ناحية أخرى . وفي كثير من الأحيان يتسع نطاق الاخطار البيئية والابوثة وتتخذ طابعا عالميا . وهذه وغيرها من المشاكل ذات الصلة لا يمكن إلا أن تتفاقم بفعل الضائقات والتوترات الاقتصادية وفشل عملية التنمية في البلدان النامية . ومن ثم فإن هناك مصلحة حيوية للمجتمع الدولي كله ، ببلدانته الغنية والفقيرة على السواء ، في أن يكون عقد التسعينات هو حقا عقد تقدم اقتصادي واجتماعي في جميع أنحاء العالم .

٧ - ويمكن بل يتعين تغيير احتمالات التسعينات ، المقدرة على أساس استمرار السياسات الحالية . وسيكون تنشيط عملية التنمية وتعجيلها في صالح جميع البلدان . فبوسع البلدان النامية أن تقدم زخما قويا للتجارة العالمية والاستثمار ، وأن تسهم في تعزيز الاقتصاد العالمي واستقراره . وهي تمثل بالفعل جزءا كبيرا من أسواق البلدان المتقدمة النمو . ولقد طرأت تطورات كبيرة على المسرح الدولي تتيح فرصا جديدة لعكس مسار الاتجاهات التي سادت في الثمانينات . فاسترخاء التوترات الدولية يتيح فرصة لتخفيض الانفاق العسكري على صعيد العالم ، وتخفيض الضغوط على الاقتصادات الوطنية ، وتخصيص المزيد من الموارد لمكافحة الفقر في العالم . ويعد أن خمد الصراع الايديولوجي أخذ جو التعاون يميل إلى التحسن على كافة المستويات . ولا توجد وصفا عالمية تؤمن النجاح للتنمية . ولكن هناك تقاربا متزايدا في الآراء بدأ يظهر فيما يتعلق بالنهج الفعالة تجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفيما يتعلق بالاسهامات التي يمكن أن يقدمها القطاعان الخاص والعام والافراد والمؤسسات والحقوق والحريات الديمقراطية في عملية التنمية .

٨ - ويتوفر حافز قوي على التعاون العالمي بإدراك النتائج العالمية المترتبة على مشاكل البيئة وتفاعلها مع التنمية ومع قلة التنمية ، وبازدياد الوعي بالاطار المهددة لامن الدول التي قد تنشأ من جراء الاحباط والتوتر في البلدان النامية . وينطوي تعزيز التكامل في أوروبا وأمريكا الشمالية على السواء ، الذي

يُتَوَقَّع أن يتحقق في التسعينات ، على إمكانية تعزيز الاقتصادات الرئيسية وقدرتها على دعم النمو الاقتصادي العالمي ، شريطة أن يقترن بالانفتاح على العالم الخارجي . ويمكن أن يسهم اصلاح وإعادة تشكيل هيكل اقتصادات أوروبا الشرقية وإدماجها في الاقتصاد العالمي في تعزيز التجارة العالمية واضفاء طابع دينامي عليها . ويتيح أيضا توثيق التعاون والتكامل بين البلدان النامية ذاتها فرصة لزيادة قوة عملية التنمية . ولا يقل أهمية عن ذلك أن التقدم السريع في مجالات العلم والتكنولوجيا وفي الاتصالات العالمية يفتح آفاقا جديدة لتحسين الانتاجية ، وإدخال تغييرات هيكلية ، ودفع عجلة التنمية .

٩ - ولا تكفل هذه التغييرات في حد ذاتها عكس مسار الاتجاهات الحالية ولا أن يكون هناك فرق ملحوظ بين تجربة التنمية في العقد الجديد وتجربة التنمية في الثمانينات . فما لم تستغل الفرص ، ستنشأ أخطار تتمثل في إضفاء طابع هامشي على دور كثير من البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وإضعاف التركيز على التنمية بوصفها هدفا للتعاون الاقتصادي الدولي . ولكن هذه التغييرات توفر إطارا جيدا لاتخاذ القرارات ورسم السياسة واتباع نهج يمكن أن تعكس مسار تجربة الثمانينات . كما أنها تفسح المجال لوضع وتنفيذ استراتيجية إنمائية دولية ترمي إلى إطلاق امكانات التنمية الهائلة الموجودة في البلدان النامية وفي الاقتصاد العالمي .

١٠ - ويتضمن الإعلان الذي اعتمد في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة تعهدا بأن الدول الاعضاء "ستسعى إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لعكس مسار الاتجاهات غير المواتية التي سادت في الثمانينات ، ومواجهة تحديات التسعينات ، والانتقال إلى عقد أكثر انتاجا" ، مع التسليم بأن "تلك التدابير ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار مسؤولية كل بلد عن تنميته الذاتية ، كما ينبغي أن تكون متفقة مع قدرته ومدى تأثيره على الاقتصاد الدولي" . وكما حدث في الثمانينات ، فلا شك أن الاحداث التي لا يمكن التنبؤ بها اليوم سوف يكون لها تأثير كبير على العقد المقبل . وهذه استراتيجية مرنة تسعى قبل كل شيء إلى الاعراب عن تفهم متفق عليه للقضايا والتحديات والاعمال والالتزامات ، على أساس مبادئ للعمل الوطني والدولي ستظل صالحة .

١١ - وعلى البلدان أن تُكَيِّف سياساتها الوطنية لكي تُيسِّر التبادل الانفتاحي ومرونة الاستجابة للاقتصاد العالمي المتغير . فللسياسات الوطنية الفعالة دور هام في تحقيق نمو اقتصادي مستمر وغير تضخمي في جميع البلدان . وينبغي أن

تكون هذه السياسات داعمة للاستثمارات وداعمة لكفاءة تخصيص وتعبئة الموارد من أجل تحقيق نمو دائم .

١٢ - وفي ضوء هذه الخلفية تتفق الدول الاعضاء على تحقيق الغايات والاهداف التالية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع .

ثانيا - الغايات والاهداف

١٣ - يتمثل الهدف الرئيسي للاستراتيجية في كفالة جعل التسعينات عقدا للتنمية المُعجَّلة في البلدان النامية وللتعاون الدولي المعزز . فهذا العقد ينبغي أن يشهد تحسنا كبيرا في حالة البشر في البلدان النامية وتضييقا للفجوة القائمة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة . ومن الواجب أن يكون عقدا يتوصل فيه المجتمع العالمي إلى طرق لتلبية احتياجاته دون الانحطاط بالبيئة . وللاستراتيجية أيضا أهداف اجتماعية وسياسية هامة . فالتنمية خلال العقد ينبغي أن تعزز مشاركة جميع الرجال والنساء في الحياة الاقتصادية والسياسية ، وأن تحمي الهويات الثقافية ، وأن تكفل للجميع الوسائل الضرورية للبقاء . وكل بلد مسؤول عن السياسات الاقتصادية الخاصة به التي يتبعها لتحقيق التنمية ، وفقا لحواله وظروفه المحددة ، وعن حياة جميع مواطنيه ورفاههم . وينبغي لهذه الاستراتيجية أن تساعد في توفير بيئة تدعم تطور نظم سياسية ، في كل مكان ، تقوم على أساس الموافقة واحترام حقوق الانسان ، فضلا عن الحقوق الاجتماعية والسياسية ، وتطور نظم قضائية تحمي جميع المواطنين .

١٤ - وتحقيقا لهذه المقاصد الاساسية يجب الوفاء بست غايات مترابطة فيما بينها ، وهي :

(١) تسارع معدل النمو الاقتصادي بشكل بارز في البلدان النامية ؛

(ب) عملية تنمية تستجيب للاحتياجات الاجتماعية ، وتتوخى الحد من الفقر المدقع بشكل ملموس ، وتشجع تنمية الموارد البشرية والمهارات واستخدامها ، وتكون سليمة من الوجهة البيئية وقابلة للاستمرار ؛

(ج) تحسين النظم الدولية المتعلقة بالشؤون النقدية والمالية والتجارية ، من أجل دعم عملية التنمية ؛

(د) تهيئة جو من القوة والاستقرار في الاقتصاد العالمي ، وتوفير إدارة سليمة للاقتصاد الكلي ؛ على المعVIDين : الوطني والدولي ؛

(هـ) تعزيز التعاون الانمائي الدولي بشكل حاسم ؛

(و) بذل جهد خاص لمعالجة مشاكل أقل البلدان نموا ، وهي أضعف البلدان النامية .

١٥ - وهذه الغايات والاهداف تفرض تحديا كبيرا . فهي تتطلب بذل جهود جادة ومتفانية من قِبَل جميع البلدان . وتقع على البلدان النامية نفسها مسؤولية بذل الجهد الهائل اللازم لتعبئة امكانيات شعوبها ، وتحديث وتنويع اقتصاداتها ، وتحديد أهداف طموحة لها لبناء الاساس الذي تقوم عليه التنمية : المهارات التقنية والإدارية ، والقدرات الصناعية والزراعية ، والخدمات الحكومية الفعالة . وإن تنمية الموارد البشرية ، وتنظيم المشاريع التجارية الحرة ، والابتكار ، والتطبيق النشط للعلم والتكنولوجيا في إطار من الحرية السياسية ، واحترام حقوق الانسان والعدل والانصاف ، جميعها أمور أساسية ، وذات أهمية للنمو والتنمية . ولقد حددت الاستراتيجية عددا من المجالات التي تتميز بأولوية خاصة هي : استثمار شافة الفقر والجوع ، وتنمية الموارد البشرية والمؤسسات ، والسكان ، والبيئة ، والاعذية والزراعة . والسعي إلى تحقيق الغايات المرجوة في هذه المجالات يستدعي اتخاذ اجراءات حاسمة قوية ، واتباع أساليب للتنمية من شأنها ايجاد علاقة تآزرية بين النمو الاقتصادي السريع والاهداف الاجتماعية .

١٦ - بيد أن جهود البلدان النامية يسهل أن تحبط بسبب وجود بيئة خارجية غير مؤاتية . فهي ستحبط إذا حدثت صدمات خارجية مفاجئة تؤدي إلى اهلاك غالبية انتاجها القومي وايراداتها الخارجية ، مثلما حدث للكثير منها في الثمانينات . فكافة البلدان تعيش في البيئة الاقتصادية الدولية ، ولكن غالبية البلدان النامية مازالت غير مندمجة فيها بشكل تام ، كما أنها شديدة الحساسية لعدم استقرار هذه البيئة . وكثير منها أسير أغلال مشكلة الديون الخارجية والانخفاض في تدفقات الموارد الخارجية والهبوط الشديد في معدلات التبادل التجاري وتزايد الحواجز

التي تحول دون الوصول إلى الأسواق . وشمة التزامات هائلة تقع على عاتق البلدان الصناعية ، التي تؤثر في البيئة الاقتصادية الدولية وأداء الاقتصاد الدولي ، كما أنها شريكة في التعاون الدولي لأغراض التنمية . وتقع كذلك التزامات هائلة على عاتق منظومة المؤسسات الدولية ، إذ أن عليها أن توسّع نطاق دورها في تشجيع التنمية وأن تغني بهذا الدور . فالبلدان النامية لا يمكن لها أن تزدهر إلا في إطار اقتصاد عالمي يتسم بالاستقرار والتقدم ؛ والمجتمع العالمي لا يمكن له ، على النقيض من ذلك ، أن يجد مستقبلا يتسم بالأمن والرخاء إلا إذا كفل للبلدان النامية التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

١٧ - وبلوغ مقاصد الاستراتيجية يتطلب أكثر من مجرد تحقيق زيادات حدية في معدلات النمو . فيجب تمكين البلدان النامية من القيام ، تدريجيا ، بتولييد الموارد اللازمة لكفالة عمالة منتجة لقوة عمل متسارعة النمو ، وللتغلب على الجوع والمرض والجهل ، ولرفع مستويات المعيشة . وشمة حاجة إلى عكس اتجاه التيارات السلبية التي شهدتها الثمانينيات ، وكذلك إلى تهيئة الظروف لنوع من التنمية يرمي إلى إحداث تحول حقيقي ، ويتجاوز مجرد ابقاء السكان المتزايدين عددا دون حافة المجاعة . ولقد حان الوقت للانتقال من مرحلة التكيف مع صدمات الثمانينات إلى مرحلة وضع الأسس لموجة جديدة من التنمية . وينبغي زيادة معدلات النمو زيادة كبيرة خلال هذا العقد في معظم البلدان النامية . أما أهداف النمو فإنها ستختلف من بلد لآخر . ف فيما يتعلق بالبلدان القليلة نسبيا التي حققت نموا مرضيا في الثمانينات ، يتمثل الهدف في تثبيت التقدم وضمان استمراره . أما بالنسبة للبلدان الكثيرة التي تعطل فيها النمو ، فالشرط الأول اللازم هو العودة إلى طريق الازدهار بحيث لا يقتصر النمو الاقتصادي على مجاراة نمو السكان ، بل يتجاوزه بكثير . وفي النصف الثاني من العقد ، ينبغي أن تكون قد وضعت الأسس لمعدلات نمو أعلى . وعلى أساس خبرة بعض البلدان ، يُعتبر أن معدل نمو مطردا ، بنسبة ٧ بالمائة ، من شأنه أن يوفر الشروط اللازمة لتحول حقيقي في الاقتصاد ، مع زيادات سريعة في العمالة المنتجة والقضاء على الفقر وأن يوفر الموارد اللازمة لحماية البيئة .

١٨ - وسيعكس ارتفاع معدلات النمو في البلدان النامية التقدم المحرز في بضع قطاعات الاقتصاد وفي السعي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية وغيرها . ومع أن الاستراتيجية لا ترمي إلى تحديد أهداف قطاعية شاملة ومترابطة ، يتعين على البلدان النامية ككل أن تحققها ، فإن كثيرا من عناصرها قد عولج ، في مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة . وهي تشمل فيما تشمله مجالات من قبيل العمالة والصحة ، والمرأة

والطفل ، والصناعة والتكنولوجيا ، والزراعة والأغذية ، والسكان والتعليم والثقافة ، والمأوى والمستوطنات ، والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل ، بما فيه الشحن ، والبيئة . وثمة استراتيجيات وخطط قطاعية قد تَمَّت الموافقة عليها من جانب الحكومات من أجل تحقيق منجزات كبيرة . وإن الأهداف الطموحة والعملية من هذا النوع ، عند ترجمتها إلى غايات وأهداف للجهود الوطنية والدولية ، أثبتت قيمتها في تركيز السياسات ورصد التقدم . وهي أيضا تذكر بما يمكن احرازه من تقدم خلال عقد من الزمن إذا توفّر التزام سياسي قوي وكانت هناك جهود متفانية .

١٩ - وينبغي للاستراتيجية أن تنظر إلى ما وراء تلك العقبات القائمة في الوقت الحاضر . فعقد واحد لا يكفي لإحداث المعجزات ، ولكن عقدا من التنمية الحقة من شأنه أن يحدث تغييرا كبيرا في الحالة العالمية ونحن على أبواب القرن القادم . وثمة مشاكل انمائية خطيرة ستظل قائمة ، ولكن الورطة المرهقة التي شهدناها الماضي القريب سوف تنتهي في الكثير من البلدان النامية . فمستويات المعيشة في هذه البلدان سوف ترتفع بدلا من أن تنخفض ، كما أن جيل الشباب سيجد العمالة بدلا من اللهث وراء البقاء ، وذلك علاوة على دفع الفقر والجوع إلى الوراء ، لا إلى الامام . ومن شأن انعاش الاستثمار أن يضع أساسا للنمو في القرن القادم ، كما أن طاقات ومواهب الشعوب في البلدان النامية سوف تسخر في بناء مستقبلها . والعالم كله سوف يصبح أكثر أمنا ورخاء مما سيكون عليه لو استمرت الاتجاهات الحالية . وإذا استمر فشل التنمية في العقد القادم فسيكون ذلك بمثابة دعوة إلى الاضطراب على الصعيد العالمي .

ثالثا - السياسات والتدابير

٢٠ - ينبغي للسياسات والتدابير اللازمة لدعم وتحقيق الاستراتيجية أن تعكس الطابع الملح لغاياتها وأهدافها . ويجب أن ترمي إلى تعجيل النمو وتركيز الاهتمام على القضايا ذات الأولوية الخاصة في عملية التنمية ، وأن تستجيب للحالات الخاصة ، بما فيها حالات أقل البلدان نموا . وفي كل مجال من المجالات ، توجد سياسات وتدابير هامة يجب اعتمادها في سياق وطني ، وذلك على يد البلدان النامية نفسها . وثمة أيضا سياسات وتدابير بنفس الدرجة من الأهمية ينبغي الاضطلاع بها من قبل البلدان المتقدمة النمو في إطار التعاون الدولي من أجل التنمية . وينبغي للمجتمع الدولي ككل أن يقوم بتعزيز النظم التي تدعم الأداء السليم للاقتصاد العالمي ولعملية التنمية . ومن ثم فإن الاستراتيجية الانمائية الدولية ذات أهمية لجميع البلدان ،

وعلى هذه البلدان أن تركز أقصى جهودها سعيًا إلى تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية في حدود قدراتها ومسؤولياتها . والاستراتيجية لا تتطلب أي تضحيات غير مجزية من أي بلد من البلدان . وفي نطاق وجوب استخدام الموارد العامة من أجل السعي لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية ، تمثل هذه الموارد استثمارات من أجل تهيئة مستقبل عالمي أفضل ، وهي استثمارات ضئيلة للغاية بالمقارنة مع ميزانيات الدفاع الحالية .

ألف - تنشيط التنمية

- ١ - أطر السياسة الاقتصادية ، والدّين الخارجي ، والتمويل الانمائي ، والتجارة الخارجية ، والسلع الأساسية

٢١ - إن تنشيط التنمية والتعجيل بها يتطلبان توفر بيئة اقتصادية دولية دينامية وداعمة ووجود سياسات حازمة على الصعيد الوطني . ومن شأن التنمية أن تصاب بالاختفاق في غياب أحد هذين المطلبين . ومن ثم ، فإن السياسات والتدابير اللازمة للتسعينيات يجب أن تشمل كلا الجانبين . وهناك أهمية قصوى لتهيئة بيئة اقتصادية خارجية داعمة . فعملية التنمية لن تنال زخماً ، إذا كان الاقتصاد العالمي مفتقراً إلى الدينامية والاستقرار ومحفوفاً بالشكوك . كما أنها لن تنال أي زخم إذا كانت البلدان النامية مثقلة بالمدىونية الخارجية ، وإذا لم يكن التمويل الانمائي كافياً ، وإذا كانت هناك عقبات تحد من الوصول إلى الأسواق ، وإذا استمر الانخفاض في أسعار السلع الأساسية وفي معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية . ولقد كان سجل الثمانينيات سلبياً ، بشكل أساسي ، بالنسبة لكل من هذه النقاط ، وهو بحاجة إلى عكس اتجاهه . ومن ثم ، فإن السياسات والتدابير اللازمة لتهيئة بيئة دولية تتسم بقوة دعمها للجهود الانمائية في التسعينيات تشكل جزءاً هاماً من الاستراتيجية . وكذلك أيضاً شأن السياسات الوطنية المرسومة للتنمية . والعناصر الأساسية لهذه السياسات والتدابير واردة أدناه .

إطار السياسة الاقتصادية

٢٢ - لا يمكن إنعاش التنمية خلال عقد التسعينات إلا في نطاق أطر داعمة للسياسة الاقتصادية الشاملة على الصعيدين الوطني والدولي على السواء . وتتسم عملية الإدارة السليمة للاقتصاد العالمي من حيث الاقتصاد الكلي بأهمية بالغة . وتقع على عاتق البلدان الصناعية الرئيسية ، التي تحدد بسياساتها ، بوجه عام ، البيئة

الاقتصادية الدولية ، مسؤولية خاصة في إيجاد بيئة اقتصادية دولية مستقرة يمكن التنبؤ بأحداثها ، ويمكن للتنمية أن تنجح فيها . وكانت بيئة الثمانينات غير المؤاتية للتنمية تعود جزئيا الى تطبيق سياسات تقييدية في السنوات الاولى من العقد تستهدف مكافحة التضخم على حساب النمو . وتؤثر البلدان الصناعية الرئيسية تأثيرا عميقا على النمو الاقتصادي العالمي والبيئة الاقتصادية الدولية . وينبغي لهذه البلدان أن تواصل جهودها المبذولة من أجل تعزيز النمو المستمر وتضييق أوجه الاختلال بطريقة يمكن أن تعود بالفائدة على بلدان أخرى . وينبغي لتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية أن يراعي تماما اهتمامات وشواغل جميع البلدان ، وبخاصة البلدان النامية . وينبغي بذل الجهود من أجل تعزيز فعالية المراقبة المتعددة الاطراف الرامية الى تصحيح أوجه الاختلال الخارجية والمالية الحالية ، وتعزيز النمو غير التضخمي القابل للإدامة ، وتخفيض أسعار الفائدة الحقيقية ، وجعل أسعار الصرف أكثر استقرارا ، وزيادة الفرص المتاحة للوصول الى الأسواق .

٢٣ - وينبغي للسياسات التي تتبعها البلدان المتقدمة النمو في ميدان الاقتصاد الكلي أن تولي اعتبارا لاهتمامات وشواغل البلدان النامية . ولقد تضررت البلدان النامية في الثمانينات تضررا كبيرا من جراء ارتفاع الأسعار الحقيقية للفائدة ومن التقلبات المتكررة في أسعار صرف العملات الرئيسية .

٢٤ - وإطار السياسة الاقتصادية للبلدان النامية يساعد على تشكيل البيئة الوطنية للتنمية ويحتاج الى مراعاة أهداف كل بلد وأولوياته وظروفه الخاصة . بيد أن التعجيل بالتنمية يقتضي بذل جهود جاهدة على عدد من الجبهات . فهناك حاجة الى وضع سياسات محددة تستهدف زيادة المدخرات المحلية ، ورفع مستوى الاستثمارات ، بالإضافة الى زيادة عائدات الاستثمارات . وينبغي أن تنجح السياسات الوطنية في احتواء الضغوط التضخمية التي كثيرا ما تترتب عليها آثار اقتصادية واجتماعية سلبية تعرقل عملية التنمية . ويتطلب ذلك وضع نظام نقدي ومالي يستهدف تعزيز استقرار الأسعار ، وتحقيق التوازن الخارجي ، والمحافظة على أسعار صرف واقعية دون اللجوء الى تخفيض أسعار العملة بصورة متكررة ، الذي أسفر في كثير من الأحيان عن نتائج ضارة بالاستقرار الاجتماعي ومعدلات التبادل التجاري في البلدان النامية .

٢٥ - ويجب أيضا أن توجه السياسات الوطنية الى تعبئة جميع الطاقات والدوافع الكامنة من أجل التنمية في البلدان النامية ، والى تعزيز الكفاءة في توزيع الموارد ، والى الاستفادة من الفرص التي تتيحها البيئة الاقتصادية

العالمية المتغيرة أمام التبادل التجاري ، والاستثمار ، وتحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي . ويعتبر الدور الذي يؤديه القطاع العام في عملية التنمية دورا أساسيا . ويتعين إزالة العقبات التي تعوق التقدم والتي يسببها قصور البيروقراطية ، والقيود الموضوعة على الإدارة وقيام المؤسسات العامة بفرض ضوابط مفرطة وتجاهل أحوال الأسواق . وينبغي للمحيط السياسي أن يشجع ، في إطار الأهداف الوطنية ، على مساهمة القطاع الخاص مساهمة ببناء ، وأن ينشط روح تنظيم المشاريع التجارية الحرة والابتكار ، ويزيد من مشاركة الشعب على كافة المستويات في عملية التنمية . كما يجب أن يوفر مجالا لعمل القوى السوقية ولوضع تسعيرات واقعية كوسيلة لتحقيق فعالية أكبر وسلامة أفضل في توزيع الموارد . ويجب ، أيضا ، أن يمكن إطار السياسة الوطنية ، البلدان النامية من الاستفادة إلى أقصى حد من الفرص المتاحة لها في ميدان التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية ، فضلا عن تمكينها من تعزيز التعاون فيما بينها . ويمكن تعزيز فعالية ومرونة أطر السياسة الوطنية في بيئة تتطور فيها المؤسسات السياسية والنظم القانونية إلى الأفضل . ويمكن تعزيز ذلك بظروف تسمح بتخفيض النفقات العسكرية ، ومن ثم ، تحويل الموارد المحررة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

الدين الخارجي

٢٦ - لن يمكن تنشيط التنمية في بلدان نامية متعددة دون إيجاد حل مبكر ودائم لمشاكل المديونية الخارجية ، مع مراعاة أن أعباء الديون الخارجية تمثل مشكلة كبيرة لكثير من البلدان النامية . وقد أدى عبء مدفوعات خدمة الديون الذي تتحمله تلك البلدان إلى فرض قيود شديدة على قدرتها على التعجيل بالنمو ومكافحة الفقر ، وإلى تقليص مستوى الواردات والاستثمارات والاستهلاك . وظهرت المديونية الخارجية كعامل رئيسي من عوامل الأزمة الاقتصادية في البلدان النامية ، فقد حدث تحويل كبير صاف للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو ، مما حرم البلدان النامية من موارد هي في أشد الحاجة إليها لعملية التنمية . وينبغي ألا يؤدي الغشل الطويل في حل مشاكل الديون الدولية إلى عرقلة التنمية في عقد التسعينات . وبناء عليه ، ينبغي ، ونحن على عتبة عقد التسعينات ، الاستمرار في إيلاء اهتمام عاجل لإيجاد حل دائم وعام لهذه المشاكل . ويتعين إيجاد حلول مبتكرة وتخفيف وطأة العبء خلال السنوات الأولى من العقد .

٢٧ - وينبغي القيام ، على نطاق واسع ، بتنفيذ المبادرات والتدابير ، التي اتخذت مؤخرا لتخفيض أصول الديون والمدفوعات المتمثلة بخدمتها أو للتخفيف من

عبء ديون البلدان النامية . وينبغي أن تستهدف تدابير التخفيف استئناس النمو والتنمية على نحو نشط في هذه البلدان ومعالجة أمر جميع أنواع الديون الثنائية التي على البلدان النامية المدينة . وينبغي التفكير بصورة جدية في مواصلة العمل على إيجاد حل موجه نحو النمو لمشاكل البلدان النامية التي تواجه صعوبات في خدمة ديونها ، بما في ذلك البلدان المدينة أساسا لجهات دائنة رسمية أو لمؤسسات متعددة الاطراف .

٢٨ - ويعتبر إيجاد حل لمشاكل الديون مسؤولية مشتركة بين البلدان المدينة والدائنة ، والمصارف التجارية والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف . وينبغي أن تواصل البلدان المدينة بذل الجهود لتحقيق الكفاءة والعودة إلى طريق النمو المستمر وذلك باعتماد سياسات اقتصادية وطنية ملائمة ، والبلدان الدائنة مدعوة إلى أن تعيد النظر في سياساتها الضريبية وفي ممارساتها التنظيمية والمحاسبية بغية تيسير العمليات المتعلقة بخفض الديون التجارية وخدمة الديون ، وينبغي أن تواصل المؤسسات المالية المتعددة الاطراف تقديم الدعم للحلول المتكاملة لمسألة خفض الديون وخدمة الديون ، مع توخي المرونة اللازمة ، وفقا لمبادئها التوجيهية المعمول بها . وينبغي أن تدعم البلدان الدائنة السياسات الموجهة نحو النمو التي تنتهجها البلدان المدينة بغية تسهيل استئناس النمو والتنمية والاستعادة السريعة لأهلية البلدان المدينة للحصول على القروض .

٢٩ - وينبغي القيام بسرعة وحزم ، بتنفيذ التدابير التي تم الاتفاق عليها في إعلان وبرنامج عمل باريس لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في باريس في الفترة من ٣ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ فيما يتعلق بمشاكل ديون أقل البلدان نموا .

٣٠ - ونادي باريس مدعو إلى النظر في زيادة مرونة آلية التفاوض الخاصة به ، ودراسة المعايير الحالية الموضوعة لتحديد أهلية البلد للاستفادة من تخفيض الديون ، كما ينبغي توسيع نطاق مبادرة تورنتو لمعالجة مشكلة الديون على أن يؤخذ في الاعتبار ، في جملة أمور ، إعلان هيوستن الاقتصادي الذي اعتمد في تموز/يوليه ١٩٩٠ . وينبغي مواصلة اتخاذ تدابير من أجل تخفيض عبء الديون الخارجية عن البلدان ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط الأدنى المدينة أساسا لجهات دائنة رسمية كما ينبغي النظر بجدية في أمر اتخاذ تدابير لمعالجة مشاكل الديون الرسمية الخارجية المستحقة على البلدان ذات الدخل المتوسط .

٣١ - ويشمل الدين الخارجي للبلدان النامية ديونا مستحقة لمؤسسات مالية متعددة الاطراف . وينبغي أن تستمر هذه المؤسسات في إيجاد طرق لتخفيض الاعباء الناجمة عن تلك الديون بصورة تمكّن من حماية مركز هذه المؤسسات الرفيع في الاسواق المالية ، ومن بينها مرفق البنك الدولي للتخفيف من عبء الديون التابع للمؤسسة الانمائية الدولية الذي أنشئ في عام ١٩٨٩ للتخفيف من عبء ديون البلدان النامية المنخفضة الدخل المثقلة بالديون .

٣٢ - وهناك ترابط وثيق بين مشاكل الدين الخارجي للبلدان النامية والبيئة الاقتصادية العالمية . ويشد عبء خدمة الديون وطأة بارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض معدلات التبادل التجاري وتقلص تدفقات الموارد الخارجية وظهور حواجز حمائية تعوق التجارة ، وببطء نمو الاقتصاد العالمي . وتحسن هذه العوامل من شأنه أن يخفف من ذلك العبء . فتحقيق تحسن ملحوظ في البيئة الاقتصادية الدولية ، بالاقتران مع انتهاز سياسات وطنية مناسبة تستفيد من هذا التحسن ، أمر ضروري لحل مشاكل الديون هذه ولتجنب انتشارها في البلدان التي تمكنت حتى الآن من اتقاء نتائجها الهدامة .

التمويل الانمائي الخارجي

٣٣ - يعتبر توفر الموارد الكافية سواء الداخلية أو الخارجية ، شرطا أساسيا لتنشيط التنمية . وتحتاج البلدان النامية إلى تعبئة الموارد الداخلية إلى أكبر حد ممكن ، وإنفاذ سياسات وتدابير معينة لتحقيق هذا الغرض . ويتأتى أكبر جزء من الموارد المستخدمة في الاستثمار من المدخرات المحلية في حالة أغلبية البلدان النامية .

٣٤ - ولكن يعود أساس المشكلة الانمائية إلى أن البلدان الفقيرة هي البلدان التي يتوفر لديها نطاق محدود لزيادة مدخراتها بتقييد مستويات الاستهلاك المنخفضة أصلا . لذا تحتاج الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق مدخرات إلى دعمها بموارد خارجية ترفع مستوى الاستثمار إلى المستويات اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي كاف .

٣٥ - فضلا عن ذلك ، تعتمد عملية التنمية عموما على تدفق السلع والخدمات المستوردة اللازمة لنمو الاقتصاد . وحيث تكون أرباح المصدرات أقل من احتياجات الاستيراد ، تحبط عملية التنمية إذا لم تتوفر تدفقات مكملة من الموارد الخارجية .

٣٦ - ولم تشجع البيئة الاقتصادية الخارجية التي كانت سائدة في الثمانينات تدفق الموارد الخارجية إلى البلدان النامية . وأضعف تدني أسعار السلع الأساسية والنزعات الحمائية إيرادات التصدير المتأتية من بلدان عديدة ، في حين أدت القيود المفروضة على ميزانيات المعونة في البلدان المانحة ، والتوقف ، بعد أزمة الديون لعام ١٩٨٢ ، عن تقديم الديون التجارية المافية إلى عرقلة تدفق التمويل الانمائي . وفي النهاية ، أصبحت البلدان النامية أقل جاذبية للمستثمرين الأجانب . وبحلول منتصف الثمانينات أصبح صافي تحويل الموارد إلى البلدان النامية سلبيا في مجموعه بسبب العبء الذي تمثله مدفوعات خدمة الديون . وزاد تضاعف هذا الاتجاه بسبب الخسائر التي تكبدتها البلدان النامية نتيجة لتدهور معدلات تبادلها التجاري .

٣٧ - ويجب عكس مسار هذه الاتجاهات في التسعينات إذا أريد زيادة سرعة التنمية . فلا يكاد أحد يتصور ارتفاع سرعة التنمية إذا كان تدفق الموارد الخارجية يتم من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية بدلا من أن يكون عكس ذلك . وسيجعل هذا التدفق مفهوم عقد التنمية الذي أقره المجتمع الدولي مفهوما لا معنى له . ويدعو توافق الآراء الجديد حول ضرورة تنشيط التنمية وأولويات سياسات التنمية إلى عقد المجتمع الدولي التزاما جديدا بزيادة تدفق التمويل الانمائي ليبلغ المستويات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف المتفق عليها .

٣٨ - وتخفيف عبء مدفوعات خدمة الديون على نحو ما نوقش أعلاه شرط أساسي لعكس الاتجاه السلبي لتدفق الموارد الخارجية لصالح البلدان النامية . غير أنه يجب كذلك إدخال تحسينات هامة على تدفق التمويل لأغراض التنمية من المصادر الرئيسية لهذا التمويل ، مثال ذلك المساعدة الثنائية الرسمية ، والقروض التي تقدمها المصارف التجارية ، والاستثمار الخاص المباشر ، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف . وينبغي أن تكون هذه التحسينات ، عندما تؤخذ في مجموعها ، ملائمة للوفاء بشروط التمويل الإنمائي في التسعينات . ويتعين أن ينمو صافي التدفقات الرسمية من القروض والمنح من جميع المصادر - وهي تدفقات ظلت مستقرة تقريبا في حدود ٣٥ بليون دولار في الثمانينات - نموا كبيرا في النصف الأول من التسعينات لمجرد تحقيق نقل صاف إيجابي إلى البلدان النامية في مستقبل منظور لا يتوقع خلاله حدوث تدفقات ضخمة من الائتمانات التجارية .

٣٩ - وستؤدّ الإصلاحات الاقتصادية واندماج أوروبا الشرقية في الاقتصاد العالمي طلبات جديدة هامة على الموارد . وسيعود هذا التوسع في التقسيم الدولي للعمل بالنفع على الجميع ، غير أنه ينبغي تلبية تلك الاحتياجات دون تغيير اتجاه التدفقات التي تحتاجها البلدان النامية .

٤٠ - ويجب أن تظل المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا أساسيا للمعونة التساهلية المقدمة إلى البلدان النامية ، وبخاصة إلى أفقر البلدان وأقل البلدان نموا . وبقيت برامج المعونة التابعة للبلدان المانحة بمستويات منخفضة في العديد من الحالات ، ويلزم تحسينها تحسينا كبيرا في التسعينات . ولم تبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية ، في معدلها ، سوى نصف الهدف المتفق عليه دوليا والبالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لتلك البلدان . ويتعين على البلدان المانحة في التسعينات تنفيذ التعهدات التي التزمت بها لبلوغ هذا الهدف أو تجاوزه في التسعينات ، وكذلك بلوغ أو تجاوز الأهداف المتعلقة بأقل البلدان نموا كما اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا . كما ينبغي إدخال تحسينات مستمرة على نوعية المعونة المقدمة وكذلك على استخدامها . وينبغي أن يؤدي الإفراج عن الموارد الناجم عن أي تخفيضات في الإنفاق العسكري والانتعاش في البلدان الصناعية إلى التخفيف من قيود الميزانية في البلدان المانحة ، وأن يوفر الاهتمام المتزايد بالبيئة والفقر العالمي فرصا جديدة لتحقيق التعاون الإنمائي .

٤١ - وينبغي كذلك استكشاف إمكانيات جديدة لزيادة تدفق التمويل الإنمائي في التسعينات . وتتضمن هذه الإمكانيات اقتراحات بأن يخصص للتنمية جزء من الموارد التي قد يفرج عنها بفضل عملية نزع السلاح وتخفيض الإنفاق العسكري ، وبأن يعاد ، من خلال آليات ومنهجيات ملائمة ، توظيف جزء من فوائض موازين مدفوعات البلدان المتقدمة النمو الكبيرة في البلدان النامية .

٤٢ - ولم يعد إقراض المصارف التجارية في أعقاب أزمة الديون يشكل مصدرا رئيسيا من مصادر التمويل الإنمائي . غير أن استئناف تقديم المصارف التجارية للقروض يعد ذا صلة بالمسألة في إطار الحلول الموضوعة لمشكلة الديون واحتياجات البلدان النامية على حد سواء ، وبخاصة تلك التي لا تحمل على معونة تساهلية هامة . إن تنشيط النمو والإسراع به وتحسين البيئة الاقتصادية العالمية أمور سوف تساعد في إحلال الثقة في الجدارة الائتمانية للبلدان المقترضة وتيسير عودة رؤوس الأموال المهربة . غير

أنه يلزم كذلك إدخال تغييرات ابتكارية من أجل تطوير أدوات إقراض تساعده البلدان المقترضة على توقي عودة ظهور مشاكل خدمة الديون .

٤٣ - وبوسع الاستثمار الأجنبي المباشر ، الذي لا يوّلد الديون بوجه عام ، أن يؤدي دورا متزايدا الأهمية كمصدر تمويل إنمائي ، وبخاصة في وقت تنمو فيه التجارة الدولية وتتسع الأسواق وتتاح فرص جديدة بفضل التطورات العلمية والتكنولوجية . وتشكل الشركات عبر الوطنية في الواقع قنوات لنقل التكنولوجيا والتجارة الدولية والتسويق . وتسعى بلدان نامية عديدة إلى إيجاد مناخ استثماري إيجابي واعتماد قوانين استثمار ملائمة ، بالقدر الذي يتفق مع أهدافها الوطنية .

٤٤ - ولا يرجح أن تلبى الاحتياجات من التمويل الإنمائي من خلال قنوات المساعدة الإنمائية الرسمية والقروض التي تقدمها المصارف التجارية والاستثمار الأجنبي الخاص المباشر دون سواها . ويمكن بل ويتعين أن تؤدي مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف دورا رئيسيا في التسهيلات في مجال التمويل الإنمائي . وبرغم الجهود المبذولة لزيادة موارد هذه المؤسسات لتلبية الاحتياجات الجديدة ، فإنه سيتعين في التسهيلات زيادتها إلى حد كبير ، فموارد هذه المؤسسات أخذت تتخلف عن نمو الاقتصاد العالمي ، وبخاصة عن أسواق رأس المال العالمية . وكان صافي القروض التي قدمها البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية في أواخر الثمانينات إلى عدد كبير من البلدان النامية ضئيلا أو سلبيا . وينبغي تمكين هذه المؤسسات من الاضطلاع بدور الوساطة بين البلدان النامية وسوق رأس المال الدولي ، الذي أنشئت من أجله . وينبغي أن تتسم مشروعية استخدام الموارد بالواقعية ومتمشية مع ضرورة ضمان استخدام البلدان المملوكة لتلك الموارد استخداما فعالا .

٤٥ - ويجب أن يتطور النظام النقدي والمالي الدولي في التسهيلات وأن يستجيب لاحتياجات عالم متغير يدعو حاليا إلى قيام تعاون عالمي . وينبغي أن يصبح ذلك النظام مصدرا متزايدا الأهمية للتمويل الإنمائي والسيولة الدولية على حد سواء . وينبغي أن يوفر ذلك النظام مزيدا من الاستقرار لأسعار الصرف والقدرة على التنبؤ بها . وينبغي أن يكون للبلدان النامية تأثير أكبر على القرارات التي تمس مصالحها بصورة حيوية .

التجارة الدولية

٤٦ - يتطلب هدف تنشيط التنمية بيئة داعمة للغاية للتجارة الدولية بصورة عامة ، ولتجارة البلدان النامية بصورة خاصة خلال التسعينات . والنظام التجاري الدولي هو دعامة اقتصاد عالمي مترابط ، ينبغي أن يهيئ ظروف انفتاح وإنصاف لمالـح جميع البلدان . فالنمو والتنمية وحل المشاكل الملحة التي تواجهها البلدان النامية تتوقف على وجود نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح وموثوق به يستند إلى مبادئ عدم التمييز والشفافية . ولن تنجح السياسات الإنمائية المتطلعة إلى الخارج ، أو ينجح التصنيع القائم على التصدير ، إذا ما ظلت أسواق التصدير مغلقة . بالحواجز التقييدية . وسيؤدي نظام التجارة الدولية وظيفته على أفضل وجه في بيئة تتسم بالنمو والدينامية في الاقتصاد العالمي ، وهي بيئة يساهم النظام ذاته فيها . غير أنه يلزم زيادة تعزيز ذلك النظام في التسعينات باتخاذ إجراءات وتدابير معينة .

٤٧ - ويجب أن توجه السياسات والتدابير المتخذة في مجال التجارة الدولية في المقام الأول نحو إيقاف وعكس الاتجاهات نحو تدهور نظام التجارة المتعدد الأطراف نتيجة للنزعات الأحادية والثنائية والحمائية ، وهي اتجاهات كانت واضحة بوجه خاص في الثمانينات . وينبغي تعزيز المنظمات الدولية العاملة في مجال التجارة لتفطـلـع بدورها في تحقيق هذا الهدف . والمسائل الجديدة العديدة التي تعكس الطابع المتغير للاقتصاد العالمي ذات صلة بتطور نظام التجارة الدولي . غير أن تعزيز النظام التجاري يتطلب كذلك إيجاد حل لعدد من القضايا القائمة التي يتسم بعضها بأهمية خاصة للبلدان النامية كما أنها حاسمة لعملية التنمية .

٤٨ - وينبغي دعم الإسراع بعملية التنمية في عقد التسعينات عن طريق أمور منها الإجراءات والتدابير التالية في ميدان التجارة الدولية :

(أ) التنفيذ التام والفعال للالتزام بوقف وعكس النزعة الحمائية على النحو المتعهد به في إعلان بونتا دل استه . كما ينبغي ، في التسعينات ، الكف عن الاتجاهات الحمائية التي كانت سائدة في الثمانينات والتي كان لها أثر سلبي على الاقتصاد العالمي وعلى عملية التنمية وأداء البلدان النامية . فبالجـوء إلى الحواجز غير الجمركية من مختلف الأنواع التي تزايد الاتجاه إليها مؤخراً قد أثر على صادرات البلدان النامية ؛

(ب) تحرير التجارة ودعم سبل وصول صادرات البلدان النامية الى أسواق البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء وذلك من خلال الحد من الحواجز الجمركية وغير الجمركية وإزالتها . كما أن تحقيق تكيف هيكلي سريع في البلدان المتقدمة النمو يتفق مع التحول في المزايا النسبية من شأنه أن ييسر عملية فتح الأسواق أمام قدرات التصدير المتزايدة للبلدان النامية ، التي تنشأ في سياق تحولها للاقتصاد . وتتعترف قواعد نظام التجارة الدولي بالحاجة إلى توفير معاملة تفضيلية لصالح البلدان النامية في سياق المبادئ الأخرى الواردة في إعلان بونتا دل استيه . ويجب أن تنعكس هذه الحاجة في سير عمل النظام ؛

(ج) تحرير التجارة في المنتجات المدارية والمنتجات القائمة على الموارد الطبيعية . ويجب أن يشمل ذلك القضاء على تصاعد الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الأولية المجهزة ؛

(د) إخضاع تجارة المنسوجات للقواعد العادية لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات) ؛

(هـ) تخفيض الدعم والحماية في ميدان الزراعة بشكل مطرد وبدرجة كبيرة ؛

(و) التنفيذ الفعال والتحسين المناسب لنظام الأفضليات المعمم ، وتوسيع نطاق تغطية المنتجات والمعاملة القائمة على الإعفاء من دفع الرسوم الجمركية والاختد عند تطبيقه بمبدأي عدم المعاملة بالمثل وعدم التمييز ؛

(ز) اتخاذ تدابير لضمان ألا يؤدي التكامل الاقتصادي الإقليمي وإقامة تكتلات تجارية إلى إعاقة نمو التجارة العالمية ، وأن تتماشى هذه التدابير مع قواعد "مجموعة غات" . ومن الضروري بصورة خاصة ضمان ألا تؤدي هذه التطورات إلى إقامة حواجز إضافية أمام صادرات البلدان النامية ؛

(ح) تقييد جميع الأطراف المتعاقدة تقييداً تاماً بقواعد ومبادئ "مجموعة غات" .

٤٩ - وينبغي أن تسعى البلدان النامية إلى تحرير أنظمتها التجارية بشكل يتماشى مع أهدافها الإنمائية بغية تحسين فعالية ومرونة اقتصاداتها ومشاركتها في

الاقتصاد العالمي . وينبغي أن توفر فرما تجارية فيما بينها وتروج عملية التصنيع بشكل أسرع ، لا سيما من خلال التنفيذ الفعلي للنظام العالمي للأفضليات التجارية . وهناك إمكانية كبرى للتكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وينبغي بذل جهود جديدة خلال التسعينات لوضع ترتيبات فعالة فيما بينها لإقامة أسواق إقليمية ودون الإقليمية .

٥٠ - إن الاختتام الناجح والمتوازن لجولة أوروغواي من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، التي تهدف إلى تدعيم النظام التجاري الدولي ، أمر أساسي لإحراز تقدم في التسعينات . وينبغي لدى معالجة القضايا الجديدة ، التي مازالت حتى الآن خارج نطاق قواعد النظام ، مراعاة البعد الإنمائي وحاجة البلدان النامية إلى بناء قدراتها الخاصة وينبغي مواصلة وتوسيع الحوار والمفاوضات بشأن التحسينات اللازمة في النظام التجاري الدولي في التسعينات . وينبغي أن يركز الحوار في جملة أمور على تحقيق توازن منصف للمصالح بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وتعديل النظام وإصلاحه لضمان ارتباطه بالانماط المتغيرة للتجارة الدولية ، والحاجة إلى ضمان تنسيق أكبر بين التجارة الدولية والسياسات المالية .

السلع الأساسية

٥١ - تمثل معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية جانبا هاما من البيئة الاقتصادية الدولية للتنمية . والانخفاض الحاد في مستويات أسعار السلع الأساسية وفي حواصل صادرات البلدان النامية من هذه السلع شكل عنصرا هاما في تباطؤ عملية التنمية في العديد من البلدان النامية في الثمانينات . وقد أسهم التغير التكنولوجي ، إلى حد ما ، في تدهور الاتجاه الطويل الأمد للطلب على بعض السلع الأساسية ، إلا أن النمو البطيء وانعدام الاستقرار في الاقتصاد العالمي واستمرار زيادة العرض كانت عوامل ذات أهمية بالغة . وسوف تواصل صادرات السلع الأساسية القيام بدور رئيسي حتى نهاية التسعينات في اقتصادات معظم البلدان النامية وستظل لها أهمية بالنسبة لحواصل صادراتها ولعميشتها . وبالنسبة لهذه البلدان ، سيكون تنشيط التنمية خلال العقد أمرا صعبا نظرا للضعف المستمر في قطاعاتها المتصلة بالسلع الأساسية ومعدلات التبادل التجاري . وسيقتضي استجابة مرنة ، من جهة العرض ، لظروف السوق المتغيرة . ويجب أن تستهدف استراتيجية التسعينات تحسين عمل أسواق السلع الأساسية ، مع زيادة الشفافية وتهيئة ظروف أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ . وهناك مجال لتحسين سياسات السلع الأساسية بعدد من الطرق .

٥٢ - والبرنامج المتكامل للسلع الأساسية يهدف الى تحسين عمل أسواق السلع الأساسية من خلال اتفاقات تشمل بالسلع الأساسية تعقد بين المنتجين والمستهلكين بدعم من الصندوق المشترك للسلع الأساسية . وقد ثبت أن من الصعب التفاوض وإعادة التفاوض بشأن هذه الاتفاقات في الاقتصاد العالمي السريع التغير في الثمانينات ، كما أن بعض الاتفاقات القائمة قد فشلت . ومنذ ذلك الحين ، لم يتحقق تقريبا أي تحسن دائم في معظم أسواق السلع الأساسية ، ولا تزال الحاجة ملحة الى اتخاذ اجراء تصحيحي . واتفاقات السلع الأساسية بين المنتجين والمستهلكين التي تحسن استقرار الأسواق وشفافيتها وسير عملها ، وتبين اتجاه الأسواق على المدى الطويل ، يفيد منها المنتجون والمستهلكون على حد سواء . وينبغي بذل جهود للتفاوض أو إعادة التفاوض بشأن اتفاقات من هذا النوع في التسعينات . وفي هذا السياق ، أنشئت النافذة الأولى للصندوق المشترك لغرض محدد هو دعم هذه الاتفاقات الدولية المتعلقة بالسلع الأساسية .

٥٣ - وتنويع اقتصادات البلدان النامية وزيادة مساهمتها في تجهيز وتسويق وتوزيع سلعها الأساسية هما من الأمور ذات الأهمية البالغة . وينبغي أن تستند عدم النافذة الثانية للصندوق المشترك للسلع الأساسية استخداما فعالا في هذا الصدد ، لاسيما للمساعدة التقنية ولبرامج التنويع الأفقي والرأسي في نطاق برامج محددة للسلع الأساسية ، ولاسيما بالنسبة لأقل البلدان نموا . وينبغي أيضا أن تكون عملية التنويع مدعومة من خلال تحسين الوصول الى الأسواق بالنسبة للسلع الأساسية الأولية والمجهزة . وبإمكان التعاون فيما بين البلدان النامية أن يقوم أيضا بدور هام في عمليات تجهيز السلع الأساسية ونقلها وتسويقها .

٥٤ - ويمثل التمويل التعويضي وسيلة هامة من وسائل تدعيم البلدان النامية ولاسيما أقل البلدان نموا لتخفيف وطأة النقص في حواصل الصادرات المتمثلة بالسلع الأساسية . ولذلك ينبغي تعزيز برامج التمويل التعويضي القائمة ، ولاسيما مرفق التمويل التعويضي والطارئ التابع لصندوق النقد الدولي ، حسبما يكون مناسباً .

٢ - العلم والتكنولوجيا ، والسياسات والتدابير الصناعية ، والزراعة

٥٥ - تشمل المتطلبات الأساسية لتنشيط التنمية خلال التسعينيات إيجاد حل لمشكلة الديون ، وتوفير تدفقات كافية من الموارد ، وتهيئة بيئة داعمة في مجالي

التجارة الدولية وأسواق السلع الأساسية . بيد أن التسارع المطرد لعملية التنمية لن يحدث ما لم تُقدِّم البلدان النامية على تحديث وتحويل قطاعي الصناعة والزراعة لديها والمشاركة في التقدم الذي أصبح ممكنا بفضل المنجزات المحققة في ميدان العلم والتكنولوجيا . ولا بد للسياسات الوطنية في هذه المجالات من أن تعكس خصوصية الحالات التي تتصدى لها . غير أن الكثير من المسائل يشمل جوانب استراتيجية لها في هذا الصدد أهمية واسعة النطاق . وهذه المسائل مبينة في الفروع التالية ، كدليل تستهدي به الجهود الوطنية وكذلك جهود الدعم التي يمكن ، ويلزم ، بذلها عن طريق التعاون الإنمائي الدولي . والميادين التي تستهدفها هذه الجهود يوجد فيها كلها تقريبا مجال ، وحاجة أيضا ، الى تقديم المساعدة الداعمة المالية والتقنية من الحكومات المانحة ومؤسسات الاقراض المتعددة الاطراف والوكالات الدولية . وهناك أيضا امكانات واحتياجات تقتضي التعاون فيما بين البلدان النامية .

العلم والتكنولوجيا

٥٦ - يرتبط تنشيط التنمية على أساس مطرد في عقد التسعينات ارتباطا وثيقا بقدرة البلدان النامية على المشاركة في حركة التقدم السريعة في مجال العلم والتكنولوجيا التي تميز بها الاقتصاد العالمي في السنوات الاخيرة والتي ستستمر مستقبلا . وقد أصبحت المعرفة حاليا من العوامل الحاسمة التي تتحكم في التقدم الاقتصادي . ولا تزال فجوة المعرفة التي تفصل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تزداد اتساعا ، ولذا هناك حاجة الى اتباع سياسات ، واتخاذ تدابير ، تساعد على تضيق هذه الفجوة على مدى العقد القادم . ويجب بالتالي على الدول النامية أن تولي أولوية عالية لزيادة طاقاتها وقدراتها الذاتية في هذا المجال .

٥٧ - والاضلاع بالتنمية والتحديث في بيئة تشهد تقدما سريعا في العلم والتكنولوجيا يقتضي إنشاء الكوادر العلمية وتعزيزها والارتقاء بمهارات القوى العاملة . وينبغي للبلدان النامية أن تركز في خططها وسياساتها على السياسات والتدابير التي تعزز قدرتها العلمية والتكنولوجية وأن تركز موارد كافية لتحقيق هذا الهدف . ويجب أن يمتد نطاق هذه السياسات من توسيع وتكييف النظم التعليمية في تلك البلدان ، بما فيها نظم التعليم المهني ، الى بناء قدرات البحث والتطوير العلمية والتكنولوجية .

٥٨ - وينبغي أن تهدف السياسات والتدابير المتخذة في هذا الميدان إلى تعزيز قدرة البلدان النامية على استغلال التطورات العلمية والتكنولوجية الواردة من الخارج وكذلك قدرتها على تعديل وتكييف هذه التطورات كي تلائم الأحوال المحلية . كما ينبغي لهذه السياسات أن تعنى بالتكنولوجيات التقليدية التي يمكن تطويرها بوصفها وسيلة لزيادة الانتاجية .

٥٩ - وبناء القدرة العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية يستلزم حصولها على المساعدة الخارجية في مجالات البحث والتطوير ، وإنشاء وتعزيز المؤسسات العاملة في ميدان العلم والتكنولوجيا ، ونشر التكنولوجيات الجديدة ، وتدريب الكوادر العلمية . وينبغي ألا يُمَيِّز ضد البلدان النامية فيما يتعلق بسعيها إلى الوصول تجارياً إلى منجزات العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . والقنوات التجارية الصالحة لاستيراد التكنولوجيا ، ومن بينها الاستثمار الأجنبي المباشر ، تتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد ، ومن ثم ينبغي الاستفادة منها على أساس أحكام وشروط ملائمة . وفيما يتعلق بالحصول على التكنولوجيا ونقلها بشروط تساهلية وتفضيلية ، وخصوصاً إلى البلدان النامية ، ينبغي دراسة طرائق فعالة بغية تنفيذ وتعزيز الاستفادة والنقل قدر الإمكان .

٦٠ - وينبغي للمجتمع الدولي أيضاً أن يستعرض الطرق التي يمكن بها لنظام الملكية الفكرية أن يصبح وسيلة أكثر فعالية لتشجيع التنمية الاقتصادية والتكنولوجية لجميع البلدان ، وخاصة البلدان النامية . والتي يمكن بها حماية الملكية الفكرية حماية فعالة . وينبغي كذلك استكمال الأعمال المتعلقة بالمدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا .

٦١ - وهناك مجال واسع للتعاون فيما بين البلدان النامية في ميدان تنمية العلم والتكنولوجيا . ويمكن للبلدان النامية أن يساعد بعضها بعضاً بإنشاء مؤسسات ومراكز مشتركة للبحث والتدريب ، والاضطلاع بمشاريع مشتركة للبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا ، وتوفير تلك البلدان بعضها لبعض مرافق للتعليم في مجال العلم والتكنولوجيا ، وعن طريق تبادل المعلومات . ويجب أن يحتل العلم والتكنولوجيا موضعاً بارزاً في برامج التعاون فيما بين البلدان النامية على الصعيد العالمي وكذلك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي .

السياسات والتدابير الصناعية

٦٢ - يجب أن يكون تعجيل عملية التصنيع عنصرا رئيسيا في عملية التحويل الاقتصادي في معظم البلدان النامية وفي عملية تنشيط التنمية في التسعينات . وبالنظر الى محدودية الزراعة كوسيلة لتوفير مزيد من العمالة ومزيد من الإيرادات الخارجية ، يتضح أن التصنيع أمر لا غنى عنه لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على أساس مطرد . كما أن التصنيع هو الذي يمكن أن يتيح للبلدان النامية أن تستفيد من الفرص الكثيرة التي يوفرها تقدم العلم والتكنولوجيا وتوفرها الأسواق الدولية . ولذلك فإنه يجب أن تكون السياسات والتدابير الرامية الى تعزيز عملية التصنيع بندا رئيسيا في استراتيجية التسعينات .

٦٣ - وفيما عدا بعض الاستثناءات الواضحة ، فإن الصناعة التحويلية في كثير من البلدان النامية قد مرت خلال فترة الثمانينات بمرحلة ركود . وقد عانت هذه البلدان نقسا مزمنا في استغلال الطاقة الصناعية القائمة ، ونقصا في الصيانة ، كما عانت من القيود على الاستيراد ومن التكنولوجيات العتيقة . وقد تفاقمت هذه المشاكل في بعض الأحيان بفعل سوء الإدارة . وبالنسبة لهذه البلدان ، يجب أن يكون إصلاح قطاعاتها الصناعية والقضاء على نقص استغلال الطاقات من الأهداف ذات الأولوية . ومن الواضح أن معدل التصنيع سيكون متباينا فيما بين البلدان ، ولكن بالنسبة لكثير منها ، وبخاصة البلدان التي انتكست فيها الصناعة التحويلية في الثمانينات ، توحى الخبرة السابقة المكتسبة بأنه ينبغي أن يكون الهدف هو زيادة ذلك المعدل زيادة ملموسة ، الى ما يتراوح مثلا ، بين ٨ في المائة و ١٠ في المائة .

٦٤ - ويستلزم التقدم الصناعي توفر استثمارات متصلة اتصالا مباشرا بزيادة طاقة الصناعة التحويلية . ويعتمد ذلك التقدم أيضا على تحسين وتحديث الهياكل الأساسية في بعض المجالات مثل الاتصالات والنقل ، والطاقة الكهربائية ، والأنشطة المصرفية والتمويلية . كما أنه يعتمد على توفر إطار من السياسات الداعمة في المجالين المالي والنقدي . ولا يقل عن ذلك أهمية أن ذلك التقدم يعتمد اعتمادا حاسما على توفر المهارات الإدارية والتقنية وعلى توفر قوة عاملة مدربة تتحلّى بالكفاءة . ولا بد للتنمية الصناعية أيضا من أن تستفيد من الملات القائمة مع قطاعات الاقتصاد الأخرى ، ولا سيما القطاع الريفي الذي يمكن أن يوفر للنمو الصناعي ما يلزمه من المواد والأسواق . ويجب أن تشكل هذه المواضيع جزءا لا يتجزأ من السياسات والتدابير التي يلزم أن تتخذها البلدان النامية لتحقيق التقدم الصناعي خلال العقد . غير أن هناك أيضا بعض المسائل الرئيسية الأخرى المتعلقة بالسياسات لها

أهمية رئيسية لسرعة التقدم في التصنيع وقد تقتضي اتخاذ توجهات جديدة . ويرد أدناه عرض عام لهذه المسائل .

٦٥ - وإحدى هذه المسائل تتعلق بالتناسب بين الدورين اللذين يضطلع بهما القطاعان العام والخاص . وفي الماضي عمدت بلدان نامية كثيرة ، مدفوعة بالرغبة في تعجيل عملية التصنيع وبما واجهته من ضعف القطاع الخاص وقلة خبرته ، إلى إنشاء مؤسسات للصناعة التحويلية تملكها وتديرها كيانات حكومية وتتمتع بدرجة كبيرة من الحماية . وقد أظهرت التجربة أن هناك حدودا لما يمكن الوصول إليه باتباع هذا النهج ، وبخاصة عندما تكون الطاقات الإدارية منهكة . والمؤسسات التي تديرها الدولة يمكن أن يعوقها جمود البيروقراطية ونقص كفاءتها وأن تعوزها المرونة والقدرة التنافسية والقوة الابتكارية . وقد نمت قدرات القطاع الخاص في كثير من البلدان ومن ثم أصبح هناك مجال واسع لزيادة اسهام القطاع الخاص في أي عملية تصنيع نشطة . وينبغي تشجيع نشاط تنظيم المشاريع التجارية الحرة على جميع المستويات لأغراض إقامة الصناعات . وهناك عادة امكانية قوية لتنمية صناعات متوسطة وصغيرة يمكن أن تسهم أيضا في زيادة فرص العمالة في المناطق الحضرية والريفية معا . وحيثما تكون الصناعات خاضعة للملكية العامة ، ينبغي تحسين الكفاءة عن طريق اتخاذ تدابير تكفل زيادة مرونتها وقدرتها على الاستجابة للأحوال المتغيرة .

٦٦ - وهناك مسألة أخرى هي مسألة الإنتاج الصناعي لأغراض التصدير ، الذي يختلف عن الإنتاج للأسواق المحلية ولأغراض الاستعاضة عن الواردات . وإنشاء صناعات تزود الأسواق المحلية أمر مستصوب نظرا إلى قرب الأسواق والروابط القائمة مع القطاعات الأخرى وكذلك من أجل خفض الاعتماد على الخارج . غير أنه كثيرا ما توجد حدود لما يمكن أن تصل إليه الصناعات الموجهة إلى الاستعاضة عن الواردات ، ولا سيما حيثما تكون الأسواق صغيرة . وفي هذه الحالات ، تؤدي السياسات القائمة على الإفراط في الاستعاضة عن الواردات وعلى الدعم بواسطة الحواجز الحمائية العالية إلى ارتفاع التكلفة ونقص الكفاءة . والإنتاج من أجل التصدير هو إحدى وسائل التغلب على هذه القيود . وهذا النوع من الإنتاج يكاد يكون حتميا حيثما يكون المجال محدودا أمام زيادة المصادرات الزراعية . وهو أيضا وسيلة لمجاراة التقدم التكنولوجي والتكامل على نحو أوثق مع الأسواق العالمية حيث أن المصادرات تستلزم توفر الكفاءة والقدرة التنافسية .

٦٧ - وتحقيق هدف التصنيع يستلزم بناء الملكية المحلية والقدرات الوطنية الإدارية والتكنولوجية . بيد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يسهم إسهاما مهما في عملية التصنيع . فهذا النوع من الاستثمار ليس مصدرا لموارد إضافية فحسب ، بل هو أيضا وسيلة للوصول إلى التكنولوجيات الحديثة والمهارات والأسواق . وينبغي للقواعد والأنظمة التي تطبقها البلدان النامية أن تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر على نحو يكفل تعزيز المصالح المتبادلة . والقيود التي تعرقل تدفق الموارد الخارجية من مصادر أخرى تضفي مزيدا من الأهمية على الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه وسيلة لزيادة هذا التدفق .

٦٨ - ويرتبط تقدم التصنيع في البلدان النامية وتقدم التنمية المتطلعة إلى الخارج بوجه عام ارتباطا وثيقا بتوفر الانفتاح وعدم التمييز في الأسواق الدولية . وتنفيذ التدابير اللازمة في هذا المجال ، كما هي معروضة في الفرع المتعلق بالتجارة الدولية ، مثل خفض الحواجز والتدابير الجمركية وغير الجمركية لتعزيز التكيف الهيكلي في البلدان المتقدمة النمو ، يشكل جزءا هاما من استراتيجية التصنيع .

٦٩ - ويمكن أيضا تعزيز التقدم الصناعي في البلدان النامية بدرجة ملموسة عن طريق التعاون فيما بين تلك البلدان على الصعيد العالمية والإقليمية ودون الإقليمية . ويجب أن تشمل أهداف السياسات والتدابير الرامية إلى تعزيز التصنيع في فترة التسعينات تحقيق التكامل بين أسواق البلدان النامية ، وإقامة المشاريع المشتركة ، وإنشاء برامج للتدريب والارتقاء بالمهارات .

الزراعة

٧٠ - ستظل الزراعة بالنسبة لكثير من البلدان ، بما تقدمه من مساهمة كبيرة في الاقتصاد الوطني ، الوسيلة الأساسية لتنشيط النمو الاقتصادي خلال التسعينات . وبقدر اعتماد البلدان على تصدير السلع الأساسية الزراعية إلى الأسواق العالمية ، سيكون إحراز التقدم مرتبطا ارتباطا وثيقا بتنفيذ التدابير المجملية أعلاه والرامية إلى تعزيز التجارة الدولية في ميدان السلع الأساسية . غير أن الإنتاج الزراعي في البلدان النامية عليه أيضا أن يفي باحتياجات الإنتاج للأسواق المحلية لتلبية الحاجة إلى الأغذية وغيرها من المنتجات اللازمة للسكان المزارعين وغير المزارعين . ومن ثم فإن تعجيل التنمية يقتضي تركيزا خاصا على السياسات والتدابير

الرامية إلى زيادة الناتج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي والاعتماد على الذات في مجال الأغذية .

٧١ - وينبغي أن يكون الهدف الأساسي للسياسة الزراعية هو الانتقال من نظام الزراعة التقليدي ، الذي يكون أحيانا على مستوى الكفاف ، إلى نظام الزراعة الحديثة . وفي كثير من البلدان النامية تتعرض الأراضي المتاحة لضغوط عالية بالفعل ، كما أنه توجد حدود لما يمكن تحقيقه عن طريق توسيع المساحة المستخدمة في الزراعة . وحيثما لا تزال توجد امكانيات لذلك ، يمكن اتخاذ تدابير لاستغلال أراض جديدة في الزراعة عن طريق برامج الري واستيطان الأراضي ، شريطة تفادي الأضرار البيئية السلبية ، كالتي يمكن أن تنجم عن الإفراط في إزالة الأحراج . بيد أن التقدم في الزراعة يعتمد اعتمادا كبيرا في معظم الأحوال على زيادة إنتاجية الأراضي المستغلة في الزراعة بالفعل . ويمكن أن يكون المجال واسعا لذلك نظرا إلى الفجوة ، التي كثيرا ما تكون واسعة ، بين الإنتاجية الحالية والإمكانات التقنية .

٧٢ - وتوجد عدة مكونات هامة للسياسات والتدابير اللازمة لزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعيين . ويسهم حدوث نمو سنوي في الإنتاج الغذائي ، في حدود معدل ٤ في المائة في المتوسط ، مساهمة كبيرة في الأمن الغذائي ودعم التنمية الزراعية - الصناعية . بيد أن التنوع الكبير في حالات البلدان يعني أنه لا توجد طائفة واحدة من السياسات التي يمكن تطبيقها عموما . وسيعتمد النجاح في كثير من الأحيان على إزالة القيود الرئيسية التي تختلف كثيرا من بلد إلى آخر . ومع هذا ، فإن السياسات والتدابير التي تستند إلى الاعتبارات الواردة أدناه ستكون قابلة للتطبيق على نطاق واسع .

٧٣ - ويتطلب النجاح في تحقيق إمكانية زيادة الإنتاجية الزراعية وجود أعداد من المزارعين تتوفر لديهم المعرفة والحوافز والوسائل اللازمة لتحقيق هذا الغرض . ويتطلب تحسين معرفة الفلاحين ومهاراتهم نشر التكنولوجيا ذات الصلة بالممارسات الزراعية واستعمال نوعيات محسنة ، فضلا عن استمرار تطوير وتكييف التكنولوجيا عن طريق البحوث . ويبرز هذا أهمية كل من جهود وخدمات الإرشاد الفعالة والتدابير الرامية إلى تعزيز قدرات مؤسسات البحوث . ويعتمد النجاح في الأخذ بأساليب وتكنولوجيات أفضل اعتمادا حاسما على الحوافز التي تربط استخدام الأساليب المتفوقة باحتمالات تحسين المزارعين لمستوى معيشتهم . وحافز السعر مهم للغاية ولا سيما في سياق التحول من زراعة الكفاف إلى الزراعة الحديثة . والسياسات التي

تخفض أسعار الناتج الزراعي بغية حماية أو دعم تكاليف معيشة السكان عموماً كثيراً ما تؤدي إلى عكس الأثر المنشود . أما الإطار السياسي الذي يسمح بأسعار أكثر واقعية تعكس حالات السوق على نحو أفضل فكثيراً ما يؤدي إلى نتائج أفضل . ويجب أن يزيل هذا الإطار أيضاً أوجه القصور في التسويق والتوزيع والتخزين التي تؤدي إلى وجود فجوة هائلة بين أسعار التجزئة وأسعار المزارع .

٧٤ - ويجب أيضاً أن يتمكن المزارعون من الوصول إلى وسائل زيادة الإنتاجية الزراعية . وكثيراً ما تكون الوحدات الاقتصادية من الأراضي ونظم الحيازة الآمنة شروطاً أساسية للتقدم في المجال الزراعي . ومن بين الشروط الأساسية الأخرى توفير تسهيلات الري ووجود هياكل أساسية قوية بالنسبة للنقل والاتصالات والطاقة فضلاً عن غيرها من الخدمات التي تتغلب على بُعد المناطق الريفية . ووجود شبكة قوية من العمليات المصرفية والائتمانية الريفية ذو أهمية حيوية أيضاً لمساعدة المزارعين في الحصول على عناصر الإنتاج وتوظيف الاستثمارات اللازمة لزيادة الإنتاج .

٧٥ - ويلزم للسياسات والتدابير الرامية إلى زيادة الإنتاج الزراعي أن تراعي الصلات القائمة بين الزراعة وقطاعات الاقتصاد الأخرى . وصلة الزراعة بالقطاع الصناعي هامة للغاية نظراً لأن الصناعة مصدر للمدخلات الزراعية والسلع الاستهلاكية للسكان الريفيين ، فضلاً عن أنها مصدر للطلب على المنتجات الزراعية . ويمكن للصناعات الزراعية الموجودة في المناطق الريفية أن توفر حافزاً للزراعة وكذلك مصدر عمالة لليد العاملة المستغلة استغلالاً ناقصاً . وبعبارة أعم ، توجد أيضاً صلة وثيقة بين إنتاجية المزارعين ومدى ونوعية الخدمات التعليمية والصحية والإسكان المتاحة للسكان الريفيين .

٧٦ - وكثيراً ما توجد إمكانات كبيرة لتحسين مساهمة المرأة في التقدم الزراعي . وفي معظم البلدان النامية ، تشكل المرأة جزءاً هاماً من السكان النشطين في الزراعة وفي قوة العمل الزراعية . وينبغي للسياسات والتدابير الرامية إلى زيادة إنتاجية المرأة وزيادة اشتراكها في اتخاذ القرارات الرئيسية أن تزيد مساهمتها في الإنتاج وفي زيادة دخلها . ويمكن للخطط الرامية إلى الاعتماد على الذات في مجال الزراعة وفي تعبئة اليد العاملة لتنمية المجتمع المحلي والنهوض بالهياكل الأساسية الريفية وصيانتها أن تقوم بدور هام في المسيرة نحو التقدم الزراعي .

٧٧ - وتوجد أيضا حاجة إلى اتخاذ عدد من الخطوات على الصعيد الدولي . وينبغي أن يشكل التمويل من أجل الاستثمار في القطاع الزراعي والمساعدة التقنية جزءا من برامج التعاون الإنمائي على الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف على السواء . وينبغي أن تُكفل للبلدان النامية الاستفادة من أوجه التقدم في مجالات من قبيل التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية بتكاليف مناسبة . كما أن إزالة التشوهات القائمة في التجارة الدولية في الزراعة أمر جوهري أيضا . وبشكل خاص ، يتطلب بلوغ هذا الهدف القيام بتخفيف كبير وتدرجي في دعم الزراعة وحمايتها - ويشمل ذلك النظم الداخلية ، وفرص الوصول إلى الأسواق ، والإعانات المقدمة للتصدير - لتفادي إلحاق خسائر كبيرة بالمنتجين الأكثر كفاءة ، خاصة في البلدان النامية . ويولى اهتمام خاص لتمخض جولة أوروغواي عن نتيجة ناجحة ومتابعتها متابعة فعالة في مجال الزراعة ، والمنتجات المدارية والمنتجات القائمة على الموارد الطبيعية ، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية .

باء - الجوانب ذات الأولوية للتنمية

٧٨ - إن زيادة سرعة النمو الاقتصادي هدف أساسي للتسعينات . وهو شرط للتوسع في أساس موارد البلدان النامية ، ومن ثم للتحول الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي . بيد أن النمو الاقتصادي في حد ذاته لا يكفل توزيع فوائده توزيعا منمفا أو حماية البيئة المادية وتحسينها . ومع هذا ، فإذا استمر الفقر أو ازداد وجرى إهمال الحالة الإنسانية فإن القيود السياسية والاجتماعية ستزداد وتعرض الاستقرار في التسعينات وما بعدها للخطر . وبالمثل إذا ازداد الضرر اللاحق بالبيئة وازداد تدهورها فإن أساس الموارد الطبيعية للبلدان النامية ورفاه شعوبها سيلحق بهما الضرر وسيصبح التقدم في مجال التنمية ذاتها أمرا لا يمكن الحفاظ عليه . ولذا يجب لاستراتيجية التسعينات أن تولي اهتماما خاصا للسياسات والتدابير اللازمة في مجالات التخفيف من حدة الفقر وتنمية الموارد البشرية والبيئة . ويجب أيضا أن تولي اهتماما خاصا للمجالين المتصلين بذلك وهما نمو السكان والقضاء على الجوع . ويجب أن يشهد عقد التسعينات تحسنا كبيرا في الحالة الإنسانية في كل مكان وأن يقيم علاقة تعزيز متبادل بين النمو الاقتصادي والرفاه الإنساني . والحاجة إلى تدعيم هذه العلاقة هي في الواقع موضوع رئيسي من مواضيع هذه الاستراتيجية ، ويجب ليس فقط أن تظهر في الجهود الوطنية بل أن يقدم لها المجتمع الدولي المساعدة كذلك عن طريق الدعم المالي والتقني .

١ - استئصال شافة الفقر والجوع

٧٩ - ان المجتمع الدولي ، إذ يلمس حدة مشاكل الفقر في البلدان النامية ، متفق على أن الهدف المتمثل في استئصال شافة الفقر هو هدف ذو أولوية عليا . ومن المشجع ظهور توافق عام في الآراء على الاستراتيجيات الواجب اتباعها لتحقيقا لهذا الهدف .

٨٠ - ويتطلب هدف استئصال شافة الفقر وضع سياسات وتدابير على جبهتين واسعتي النطاق . فهو يتطلب ، في المقام الأول ، اتباع أسلوب للتنمية يوزع فيه التقدم الاقتصادي على أوسع نطاق ممكن ولا يتركز بصورة مفرطة على بضعة أماكن وقطاعات أو مجموعات محدودة من السكان . ويتطلب أيضا ، بقدر عدم وصول هذه العملية إلى الفقراء والقطاعات المستضعفة من السكان ، برامج وأعمالا خاصة وتكميلية تستهدف مباشرة تحقيق فوائد تعود على هذه المجموعات .

٨١ - وتوفير العمالة وتوليد الدخل عن طريق الاعمال المنتجة وسيلة رئيسية للقضاء على الفقر نظرا لأن عدم وجود دخل كاف بسبب عدم حيازة الأراضي أو عدم توفر فرص العمل هو سبب رئيسي للفقر . ولذا فإن وضع البرامج والعمليات الإنمائية التي توفر العمالة على نطاق واسع يمثل حاجة أساسية . ويجب أن تكون القطاعات والمناطق التي تجري فيها عملية تنمية ، والتكنولوجيا المعتمدة ذات تأثير كبير على العمالة . ويجب أن يكون هذا اعتبارا هاما في إقامة توازن بين النمو في مجالات الزراعة والصناعة والتشيد وقطاعات الخدمات الأخرى . وينبغي أن يكون توفير العمالة وتوليد الدخل عن طريق تنشيط قطاع الاقتصاد غير الرسمي وعن طريق التوسع في أنشطة العمل الحر جزءا هاما من سياسات تحسين الدخل والقضاء على الفقر .

٨٢ - والتقدم في عملية التنمية ، حتى عندما يحدث على نطاق واسع ، يمكن أن يغفل قطاعات هامة رئيسية من السكان ، لا سيما أفقر السكان وأضعفهم . ولذا يغلب على الظن أن البرامج والتدابير الخاصة الموجهة مباشرة إلى زيادة دخولهم الفعلية ستكون ضرورية . ويمكن أن تتضمن هذه البرامج والتدابير توفير الأغذية وغيرها من الأساسيات الرخيصة والمدعومة فضلا عن دعم دخول الفقراء والمعوزين . ويمكن أن تتضمن أيضا برامج تدريب وتعبئة اليد العاملة من أجل المساعدة الذاتية المحلية وتطوير المجتمع المحلي وكذلك من أجل الإنتاج . وتقيم هذه البرامج صلة بين أنشطة استئصال شافة الفقر والأنشطة المنتجة . كما أن توفير التسهيلات بتكلفة منخفضة في مجالات من

قبيل الصحة والتعليم والنقل يعتبر أيضا وسيلة لزيادة الدخل الفعلي للفقراء . وينبغي أن تمثل التدابير المتخذة للتخفيف من وطأة التشرد أو الإسكان الرديء جانبا رئيسيا آخر لبرامج استئصال شأفة الفقر . وتمثل زيادة عدد المشردين في كثير من البلدان النامية أحد المظاهر الخطيرة لتدهور الأحوال الإنسانية ، وينبغي أن يشكل تحسين المستوطنات البشرية على النحو المتفق عليه في الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ جزءا من الجهود الحاسمة في هذا الميدان .

٨٣ - وتمثل المرأة والطفل فئة شديدة التأثر بشكل خاص في حالات الفقر . وينبغي أن ينصب تركيز سياسات وتدابير استئصال شأفة الفقر بمقعة خاصة على احتياجاتهما وأن يولي اهتمام خاص للرعاية الصحية للأم والطفل والتغذية . كما أن الأمن الغذائي جانب رئيسي في محاربة الجوع والفقر ويتطلب اتباع نهج متكامل إزاء إنتاج الأغذية واستهلاكها .

٨٤ - والسياسات والتدابير الموجهة بالتحديد نحو استئصال شأفة الفقر يجب أن تستهدف بدقة الجزء المحتاج من السكان . والتسهيلات والخدمات المدعومة ذات النطاق العام التي تعود بالفائدة على فئات غير محتاجة هي في العادة مكلفة وتتسبب في إجهاد مفرط للموارد المحدودة المتاحة للبلدان النامية . كما أن الإعانات ذات الطابع العام يمكن أن تسهم في تشويه حقيقة الاسعار ، ويمكن في حالة الأغذية أن يكون لها أثر معاكس على حوافز الإنتاج المحلي .

٨٥ - ولكي تتخلص البلدان النامية من حالات الفقر المفرطة ولا سيما الجوع والعوز فإنها ليست في حاجة إلى انتظار حدوث التحول في الدخل الفردي . فقد نجحت بعض البلدان النامية التي ينخفض فيها الدخل الفردي في الحصول على نتائج حسنة نسبيا في المجال الاجتماعي . غير أنه توجد حاجة على المدى البعيد إلى تحقيق النمو الاقتصادي لرفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر . أما فترات الركود الطويلة أو النمو المنخفض فقد تجعل من الصعب الحفاظ على المكاسب الأولية في المجال الاجتماعي .

٨٦ - ومحاربة الفقر هي المسؤولية المشتركة لجميع البلدان . واستئصال شأفة الفقر ، فضلا عن الأهداف الإنسانية والاجتماعية الواسعة النطاق من قبيل إحراز تقدم في نوعية التنمية والمشاركة على نطاق واسع وتوفير عدد أكبر من الخيارات وإتاحة فرص أفضل لجميع الرجال والنساء ، يتطلب وينبغي أن يتوفر له الدعم الكامل من المجتمع الدولي . والحد بصورة كبيرة من الجوع وسوء التغذية في متناول اليد .

وثمة مجال كبير لتوفر المساعدة الدولية من الاغذية بما يتجاوز حالات الطوارئ . ويجب على الدول الاعضاء أن تنفذ الاتفاقات التي جرى إبرامها بالفعل ببذل جميع الجهود لتلبية أربعة أهداف في أثناء العقد :

- (أ) القضاء على الجوع والوفاة الناجمة عن المجاعات ؛
- (ب) الحد بدرجة كبيرة من سوء التغذية والوفيات فيما بين الاطفال ؛
- (ج) الحد بصورة ملموسة من الجوع المزمن ؛
- (د) القضاء على أمراض التغذية الرئيسية .

٢ - تنمية الموارد البشرية والمؤسسات

٨٧ - تتفاعل تنمية الموارد البشرية أوثق تفاعل مع عملية التحوّل الاقتصادي والتكنولوجي . وهي تغطي ، بالمعنى الواسع ، مجموعة كبيرة من الأنشطة تحرر الطاقة الخلاقة للفرد وتحدد أسلوب التنمية . وعلى كل بلد أن يختار نهجه فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية والمؤسسات وفقا لأولوياته الوطنية ، وقيمه وتقاليدته وثقافته ، ومرحلة التنمية فيه . بيد أن التعليم والصحة يعدان جانبين أساسيين لتنمية الموارد البشرية ويتعين أن يلقي اهتماما خاصا .

٨٨ - والتعليم حاجة إنسانية أساسية وهو كذلك شرط أساسي ومسبق لتحقيق الاهداف الاخرى للتنمية . وتحدد المهارات التعليمية للقوة العاملة إلى حد كبير القوة التنافسية للبلد وقدرته على التكيف مع التكنولوجيات الجديدة والمتطورة . وفي عدد من البلدان النامية ، انخفضت نفقات التعليم بالأرقام المطلقة أو النسبية خلال الثمانينات إزاء خلفية الوضع الاقتصادي المتدهور ، وترتب على ذلك تدهور نوعية التعليم . وهناك حاجة إلى توجيه الانتباه ، في ضوء أوضاع كل بلد ، إلى كل جانب من جوانب النظام التعليمي . ويحتاج محو الأمية تركيزا خاصا ، بما في ذلك محوها لدى النساء . وقد حدد المجتمع الدولي بالفعل هدفا يتمثل في خفض الأمية فيما بين الراشدين بمقدار الثلث على الأقل خلال العقد . ولكن وجود قاعدة سليمة للتعليم الابتدائي والثانوي يعد شرطاً أساسياً . ويتعين أن تأخذ السياسات والتدابير في هذا المجال في الحسبان الزيادة السريعة نسبيا في أعداد السكان الذين هم في سن الالتحاق

بالمدرسة والتي تصاحب النمو السكاني الشائع في معظم البلدان النامية . وفي الواقع ، لقيت أهداف العقد ، المتمثلة في إتاحة الوصول العام إلى التعليم الأساسي وإتمام ٨٠ في المائة على الأقل من الفئة العمرية التي هي في سن الالتحاق بالمدرسة للتعليم الابتدائي ، قبولا عالميا . ويتطلب هذا موارد كافية ، مالية وإدارية على السواء ، رأسمالية وجارية ، من أجل توفير المرافق والمواد ، ومن أجل تعيين المدرسين . وفي الوقت نفسه هناك حاجة لضمان ألا يؤدي توسيع القاعدة التعليمية إلى تدهور النوعية وأن يكون مدعوما بسياسات لتدريب المدرسين والاحتفاظ بهم . ويتعين أيضا أن يكون مضمون التعليم بالمرحلتين الابتدائية والثانوية متمشيا مع حاجة البلد إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . ومن الهام ، في إطار العمل الرامي إلى تلبية حاجات التعلم الأساسية ، ضمان التنفيذ السريع للإعلان العالمي المتعلق بالتعليم للجميع الذي اعتمدته المؤتمر العالمي المعني بالتعليم للجميع الذي عقد بتايلند في آذار/مارس ١٩٩٠ .

٨٩ - ويعطي الدور المتزايد الأهمية الذي تفضلع به المعرفة في تحديد التقدم الاقتصادي ، في بيئة علمية وتكنولوجية عالمية سريعة التغير سمة جديدة من الإلحاح لتغيير ورفع مستوى ملكات السكان العلمية والتكنولوجية ، وفي مجال تنظيم المشاريع ، وملكاتهم التنظيمية . وهذا يتطلب التركيز على التعليم العالي وعلى تطوير القاعدة المؤسسية لتدريب الكوادر الماهرة وكذلك على التدريب المهني . ويتطلب أيضا سياسات وجوائز كفيلة بالإبقاء على الموظفين المهرة في بلدانهم على أساس طوعي . ويمكن أن تكون مهارات القوة العاملة على جميع المستويات مفتاح التقدم في التسعينات وما بعدها .

٩٠ - وفي ميدان الخدمات الصحية ، هناك حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للرعاية الصحية الأولية ، وللوقاية من الأمراض المزمنة ، وكذلك للأهداف الإنمائية العامة مثل المرافق الصحية ، ومياه الشرب النقية ، والتغذية . وسيساعد هذا على تخفيف العبء عن النظام الطبي العلاجي الذي تميل أعداد متزايدة للجوء إليه نتيجة للنمو السكاني والتعليم والتغيير الاجتماعي . وتحتاج السياسات والتدابير في ميدان الصحة إلى إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال . وقد وافق المجتمع الدولي بالفعل على أهداف عديدة للعقد . وتشمل هذه الأهداف خفض معدلات وفيات الأطفال الذين هم دون سن الخامسة بمقدار الثلث أو ٧٠ لكل ١٠٠٠ مولود حي (أيهما ينقذ أرواحا أكثر) ؛ وخفض سوء التغذية فيما بين الأطفال الذين هم دون سن الخامسة بمقدار النصف ؛ وخفض معدلات وفيات الأمهات بمقدار النصف . وينبغي التركيز على جوانب المشاركة والجوانب البيئية

لرعاية الصحية عند تصميم البرامج . وينبغي أن يكون هناك أيضا تركيز خاص على الوقاية من انتشار الأوبئة وغيرها من الأمراض التي تعتبر مستوطنة في بلدان نامية عديدة . وهناك حاجة كذلك إلى اتخاذ خطوات عاجلة لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) والوقاية منها .

٩١ - وكما هو الحال في ميدان التعليم ، يتعين أن تولي السياسات والتدابير المتعلقة بالصحة اهتماما أكبر لبناء المؤسسات وتدريب الاختصاصيين الصحيين المهرة على جميع المستويات . ويتعين هنا أيضا تهيئة الظروف التي تشجع على الاحتفاظ بالكوادر المهرة .

٩٢ - ويمكن أيضا تعزيز تنمية الموارد البشرية عن طريق التعاون فيما بين البلدان النامية . ويمكن للبلدان النامية أن تستفيد عن طريق قيام كل منها بفتح مراكزه الرفيعة المستوى للتعليم العالي والتدريب أمام البلدان الأخرى . ويمكن أن تستفيد بتبادل المدرسين والاختصاصيين في الميدان الصحي وبتقاسم الخبرات . ويمكن أن تستفيد أيضا من التشغيل والإدارة المشتركين لمؤسسات تنمية الموارد البشرية ، وبصفة خاصة على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي .

٩٣ - وللبلدان المتقدمة النمو دور هام يتعين أن تظطلع به في مجال النهوض بالموارد البشرية وتنمية المؤسسات . وعدا عن دعم الاستثمار والمساعدة التقنية في مجال توريد المعدات واستعمالها وفي تطوير المناهج ، يمكن للبلدان المتقدمة النمو أن تقدم مساهمة كبيرة عن طريق توفير المرافق لتدريب الكوادر المهرة . وقد اضطلع التعليم في الخارج على الدوام بدور هام في تدريب المهارات في البلدان النامية . ولكن يمكن في التسعينات وما بعدها أن يتم تعزيز دوره على نطاق واسع بسبب التطورات السريعة في ميدان المعرفة وحاجة البلدان النامية العاجلة إلى كوادر أكبر من الموظفين المهرة . وفي نفس الوقت ينبغي مساعدة البلدان النامية في بناء مؤسساتها الخاصة للتدريب والتعليم العالي . وكلما تقدمت التنمية أصبحت هناك حاجة إلى تعزيز اعتمادها على الذات في هذا الميدان .

٩٤ - وتعتبر حقوق الإنسان والتنمية البشرية غايتين في حد ذاتهما . وتتسم جميع أنشطة الموارد البشرية بأنها يعزز بعضها بعضا . وستكون هناك حاجة إلى التحليل الدقيق ووضع السياسات ، والإدارة الفعالة في البرامج التعليمية والصحية ، وينبغي أن يقوم دعم وكالات منظومة الأمم المتحدة بدور حيوي . وفي ضوء الطبيعة

المتراصة لأنشطة تنمية الموارد البشرية ، فإن التنسيق فيما بين الوكالات في ميادين التعليم والصحة والتغذية والإسكان والعمالة ورفاه الطفل والنهوض بالمرأة يتطلب اهتماما وثيقا . وينبغي توفير برامج تؤدي الى إدماج المستن في عملية التنمية .

٣ - السكان

٩٥ - ينبغي أن تتكامل البرامج السكانية مع الاهداف والاستراتيجيات الاقتصادية . وستشهد فترة التسعينات أكبر زيادة سكانية في البلدان النامية تحدث في أي عقد من عقود التاريخ . وتصل هذه الزيادة الى ما يفوق ٣٠ في المائة . كذلك سيشهد هذا العقد شيخوخة سكان العالم . ويختلف الوضع الديمغرافي من بلد الى آخر ، ولكن في معظم البلدان النامية سيؤدي خفض معدل النمو السكاني الى تخفيف الضغوط التي تتعرض لها الحالة الاجتماعية ، والنمو الاقتصادي ، والبيئة ، واستخدام الموارد الطبيعية . وقد بدأت معدلات النمو السكاني في الواقع في الانخفاض في عدد من البلدان النامية . ويتبع أكثر من نصف البلدان النامية سياسات نشطة لخفض معدل النمو السكاني ، وجرى استخلاص دروس هامة من هذه التجربة . وقد دلت تعليم المرأة والرعاية المحسنة للأم والطفل وخدمات تنظيم الأسرة بطرق ملائمة للبيئة الاجتماعية والثقافية للبلدان فرادى على كونها أدوات فعالة وناجحة للبرامج السكانية ، وينبغي مواصلة متابعتها وتعزيزها . كما ينبغي زيادة المساعدة المقدمة للبلدان النامية في مجال السكان ، زيادة كبيرة ، خلال فترة التسعينات . كذلك ينبغي للبلدان النامية تكثيف جهودها من أجل تخصيص موارد كافية للبرامج السكانية .

٤ - البيئة

٩٦ - يشير التهديد الراهن للبيئة قلقا عاما لدى الجميع . وينبغي لكل البلدان أن تتخذ إجراءات فعالة لحماية البيئة والنهوض بها وفقا لقدرات ومسؤوليات كل بلد منها ، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للبلدان النامية . ونظرا لأن البلدان المتقدمة النمو هي المصادر الأساسية للتلوث ، فإنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ التدابير المناسبة على وجه الاستعجال . وتحقيق البلدان النامية للنمو والتنمية مسألة أساسية من أجل التمدد لمشاكل تدهور البيئة وحمايتها . ولذلك ينبغي توجيه موارد مالية جديدة وإضافية الى البلدان النامية . كما ينبغي النظر في إتاحة طرائق فعالة للوصول بطريقة مواتية الى التكنولوجيات السليمة بيئيا ونقلها ، لا سيما الى البلدان النامية ، بما في ذلك توفير شروط تساهلية وتفضيلية .

٩٧ - وقد حددت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٨/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ أهدافا هامة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ . وينبغي تحقيق هذه الأهداف .

رابعاً - الحالات الخاصة ومن بينها حالات

أقل البلدان نمواً

٩٨ - منذ ما يزيد على عقدين ، وضعت الأمم المتحدة معايير لتحديد البلدان التي تعد أضعف البلدان من الناحية الاقتصادية من بين البلدان النامية والتي تواجه أصعب المشكلات الهيكلية . وقد كان هناك إقرار بأن هذه البلدان ، التي سميت "أقل البلدان نمواً" ، تحتاج إلى تدابير دعم خاصة من المجتمع الدولي في الجهود التي تبذلها لتحويل اقتصاداتها ولتحسين آفاق التنمية القابلة للإدامة فيها . وفي عام ١٩٨١ ، اعتمد مؤتمر خاص للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نمواً برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً ، الذي ووفق فيه على عدد من التدابير لدعم عملية التنمية في هذه البلدان . وقد شملت هذه التدابير تحديد هدف يتمثل في تخصيص ما نسبته ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو لتقديم المعونة التساهلية لأقل البلدان نمواً .

٩٩ - غير أن هذه البلدان نفسها وبلداناً أخرى من بين أفقر وأضعف البلدان قد تضررت أشد الضرر بالمصعوبات التي ظهرت في الثمانينات على المسرح الاقتصادي العالمي . وطبقاً للمعيار الذي اعتمد في البداية فإن عدد البلدان التي تدخل في فئة "أقل البلدان نمواً" قد زاد من ٢٤ بلداً في عام ١٩٧٢ إلى ٤١ بلداً في عام ١٩٩٠ وذلك بدلا من أن ينخفض نتيجة لتحقيق تنمية ناجحة . ولم تكن التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي لدعم أقل البلدان نمواً كافياً لمعادلة العوامل السيئة التي تعرضت لها التجربة الإنمائية لتلك البلدان في الثمانينات . وفي ضوء التطورات الحادثة في الاقتصاد العالمي ، فإن هناك خطراً بأن تصبح هذه البلدان بلداناً أكثر هامشية ، الأمر الذي يدعو إلى تلافي هذا الخطر على وجه الاستعجال .

١٠٠ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، عقد في باريس مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً ، الذي أكد مبدأ تقاسم المسؤولية وعزز المشاركة من أجل النمو والتنمية في أقل البلدان نمواً ، ودعا إلى عقد التزامات متبادلة ، كما عزز الجهود المشتركة المبذولة من جانب أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية . وينبغي

تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمدته المؤتمر على الوجه الاكمل . وقد حددت متطلبات واسعة النطاق . وينبغي ، في المقام الاول ، تحقيق الاهداف الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية حسبما ووفق عليه في مؤتمر باريس هذا . وشمة حاجة الى توافر اهتمام خاص لتيسير زيادة وصول صادرات أقل البلدان نموا الى الاسواق الكبرى . وينبغي النظر في تعزيز التمويل التعويضي للعجز في حواصل الصادرات . وينبغي للمانحين اتخاذ الخطوات اللازمة لتقديم المزيد من الاعفاءات التساهلية الشئانية من الديون لأقل البلدان نموا . وعلى جميع المانحين تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د١ - ٩) على سبيل الاولوية بما يعمل على تحسين صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لصالح البلد المستفيد . وينبغي لنادي باريس أن ينظر في تطبيق شروط تورنتو على جميع أقل البلدان نموا وفقا للإجراءات والمعايير المتبعة ؛ كما ينبغي استعراض خيارات تورنتو في ضوء بلاغ قمة هيوستن الصادر في تموز/يوليه ١٩٩٠ ؛ وكذلك ينبغي النظر على سبيل الاستعجال في مقترحات أخرى لمزيد من تخفيف وطأة الديون . والمؤسسات المالية ، ولاسيما التي تقدم ائتمانات غير تساهلية ، مدعوة الى إيلاء اهتمام جدي للتدابير الرامية الى تخفيف عبء الديون المستحقة لها على أقل البلدان نموا .

١٠١ - والمشكلات الإنمائية الخاصة التي تعاني منها البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية تحتاج أيضا الى اهتمام خاص . وهناك حاجة الى اتخاذ تدابير لإزالة العوائق التي تعترض سبيل تنمية هذه البلدان والتي نشأت عن المشكلات الخاصة التي تواجهها في النقل والاتصالات وعن محدودية أسواقها الداخلية وضعفها الشديد أمام الأضرار البيئية والكوارث الطبيعية .

١٠٢ - وينبغي أن يكون هدف هذه التدابير هو تقليل التكاليف التي تتكبدها تلك البلدان في سبيل الوصول الى البحر وإلى الاسواق العالمية ، وتحسين نوعية مرافق النقل العابر وكفاءتها ومدى الاعتماد عليها ، وتنويع اقتصادات هذه البلدان .

خامسا - دور منظومة الأمم المتحدة

١٠٣ - إن أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة في العمل على تحقيق مقاصد وأهداف الاستراتيجية الحالية . وقد لعبت المنظومة دورا فريدا في لفت انتباه المجتمع الدولي الى مسألة التنمية . كما أنها قدمت مساهمة قيّمة في الآراء والسياسات والإجراءات المتعلقة بالتنمية وذلك من خلال الدراسات التي أجرتها بشأن الجوانب المتعددة لمشكلة التنمية ، الوطنية والدولية على حد سواء ،

ومن خلال المؤتمرات الدولية التي عقدتها بشأن قضايا أساسية ، ومن خلال التفاهات والاتفاقيات والاتفاقات التي ساعدت في التفاوض عليها ، والتي يتمف بعضها بطابع قانوني أو شبه قانوني وكذلك من خلال المساعدة التقنية التي قدمتها الى البلدان النامية . ولا يكفي أن يستمر هذا الدور بل يجب أيضا تعزيزه وتوسيع نطاقه في التسعينات بدعم وتشجيع من الدول الاعضاء .

١٠٤ - وفي الواقع يقع كل جانب من جوانب الاستراتيجية ، في نطاق المجالات ذات الهمية بالنسبة لمختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة . وفي الكثير من هذه المجالات والقطاعات ، اتفقت الدول الاعضاء ، بالفعل ، على أهداف العقد القادم وغاياته وعلى الاجراءات اللازمة لتحقيقها . وتعتبر هذه الاهداف والغايات ذات أهمية حاسمة لتنفيذ الاستراتيجية . كذلك فإن الاستراتيجية تقدم أيضا مبادئ توجيهية لمواصلة الاعمال اللازمة لتطوير السياسات والبرامج والتوصل الى اتفاقات بشأن اتخاذ تدابير جديدة . وقد جرى بالفعل وضع الجدول الزمني للمؤتمرات الرئيسية التي ستعقد منظومة الأمم المتحدة خلال السنوات الاولى ، كما ستعقد مؤتمرات أخرى في المرحلة التالية . وستكون هذه المؤتمرات مناسبات هامة للتوصل الى اتفاقات تعطي مضمونا أكثر تحديدا للإجراءات والالتزامات المطلوبة لتحقيق أهداف الاستراتيجية .

١٠٥ - وعلى هذا فإن أجهزة مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة تضطلع بدور أساسي في تعزيز الاعمال التحليلية المتصلة بإعداد وتنفيذ الاستراتيجية ، وكذلك في تشجيع التعاون الدولي اللازم وضمان هذا التعاون وفي تقديم المساعدة التقنية . وينبغي أن يكون هناك قدر أكبر من التماسك في الاعمال التي يقوم بها النظام الدولي وذلك عن طريق زيادة التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات واتخاذ تدابير تنظيمية تعمل على تعزيز إسهام هذا النظام في عملية التنمية . والاستراتيجية توفر إطارا أوليا لهذه الاهداف . وينبغي استمرار متابعة استعراض أداء منظومة الأمم المتحدة مع إبقاء هذا الهدف نصب الاعين . وتتحمل جميع الدول الاعضاء فيها المسؤولية تجاه جعلها أكثر فعالية وكفاءة .

١٠٦ - ويشجع الأمين العام على مواصلة جهوده الرامية الى تيسير حل مشاكل الديون التي تعاني منها البلدان النامية وذلك بالسبل التي يعتبرها مناسبة ، على أن يأخذ في الاعتبار جميع المقترحات ذات الصلة . وبالإضافة الى ذلك ، ينبغي أن تتخذ الأجهزة والهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تدابير لمتابعة جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف .

١٠٧ - وإن تزايد الترابط في مجال الاقتصاد العالمي ، وكذلك تزايد الروابط بين مختلف القضايا مثل النقد والتمويل ، والتجارة والتنمية ، يضيء صفة جديدة من الإلحاح على تنسيق السياسات في مجال الاقتصاد الكلي وإدارته على المستوى الدولي . وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدورها في هذا المجال على النحو المتوخى في أحكام الميثاق المتصلة بوظائف المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

سادسا - الاستعراض والتقييم

١٠٨ - ينبغي أن يكون القيام بعملية استعراض وتقييم جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الإنمائية الدولية وذلك من أجل كفالة تنفيذها على نحو فعال . وينبغي أن تضطلع كل دولة من الدول الأعضاء بهذه العملية على المستوى الوطني ، ولو أن هناك حاجة أيضا إلى الاضطلاع بها في إطار منظومة الأمم المتحدة على الصعيد العالمية والقطاعية والإقليمية . وينبغي أن يكون القيام بهذه العملية مناسبة لإعطاء الحفز السياسي اللازم في ضوء الحاجات والتطورات المتغيرة . ويجب توقع تغير الظروف خلال العقد على نحو لا يمكن التنبؤ به الآن ، وعلى هذا فإن هناك ما يدعو إلى القيام بعملية رصد دائم واستعراض دوري بما يتيح ، عند الضرورة ، إدخال تعديلات وتنقيحات على الاستراتيجية .

١٠٩ - والاحداث الأخيرة التي وقعت في منطقة الخليج تنسحب بأشارها على التوقعات الاقتصادية المباشرة لكثير من البلدان ، لاسيما في مجالي الطاقة والموازين التجارية . ورغم أنه ليس بالإمكان أخذها في الاعتبار في الوقت الحاضر نظرا لما يحف بها من الشكوك ، فإن من الأهمية بمكان إبقاء الحالة قيد الاستعراض لتقرير ما إذا كان الأمر يقتضي اتخاذ تدابير إضافية في إطار الاستراتيجية .

١١٠ - وستلعب أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها دورا حافزا هاما في تنفيذ غايات وأهداف الإستراتيجية الإنمائية الدولية الحالية كل في مجال اختصاصها .

١١١ - وجهاز الرصد المستمر موجود وهو يتمثل في التقارير السنوية التي تصدرها الوكالات المختلفة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة واللجان الإقليمية والتي ترصد ، في الواقع ، حالة التقدم في كل مجال من مجالات التنمية الدولية . والحكومات تشارك في المناقشات العديدة التي تجري في الوكالات المتخصصة وفي المجلس الاقتصادي

والاجتماعي والجمعية العامة ، حيث تشكل حالة التقدم في مجال التنمية الدولية موضوعا أساسيا . وانطلاقا من هذا المفهوم ، فإن عملية الاستعراض والتقييم هي بالفعل جزء من اجراءات الامم المتحدة .

١١٢ - ومع هذا فإن هناك حاجة أيضا الى القيام باستعراض وتقييم متصلين اتصالا مباشرا بالتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية ككل . وينبغي أن تقوم الجمعية العامة بذلك كل سنتين من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع إدراج بند في جدول أعمال كل منهما بشأن تنفيذ الاستراتيجية . وينبغي أن يقدم الأمين العام توصيات مناسبة من أجل المساعدة في القيام بعملية الاستعراض والتقييم .

٧ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر التالي :

مشروع مقرر

تقرير اللجنة الجامعة المخصصة لإعداد الإستراتيجية
الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع

تحيط الجمعية العامة علما بتقرير اللجنة الجامعة المخصصة لإعداد الإستراتيجية
الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع (٣) .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والأربعون ،
الملحق رقم ٤١ (A/45/41) .